الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

قسم العلوم الاقتصادية.

ميدان: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية.

عنوان الموضوع

فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية

"حالة الجزائر 2000-2014"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطلبة:

- عماري صبرينة
- إلهام بن شبحة

تحت اشراف الأستاذ

- د. علي سنوسي

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. سالم محادي	أستاذ مساعد – أ–	جامعة مسيلة	رئيساً
د. علي سنوسي	أستاذ محاضر – أ–	جامعة مسيلة	مشرفاً ومقرراً
د. رمضان كزار	أستاذ محاضر – ب–	جامعة مسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾. **النمل: الآية 19.**

شكر وعرفان

الحمد لله الّذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا يسعنا في المقام إلاّ أن نتقدم بخالص الشكر وأعمق الامتنان إلى:

الأستاذ القدير الدكتور: "سنوسي علي"

الّذي تفضل وتكرم بإشرافه على هذا البحث رغم التزاماته الكثيرة

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا البحث ولو بكلمة طيبة.

المحتويات	
التشكرات	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية و التنمية الإقتصادية	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	08
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية	08
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية من وجهة نظر الفكر الإقتصادي	09
المطلب الثالث: أهمية وأهداف السياسة المالية	11
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	12
المطلب الأول: النفقات العامة	12
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	15
المطلب الثالث: الموازنة العامة	16
المبحث الثالث: ماهية التنمية الإقتصادية	16
المطلب الأول: تعريف التنمية الإقتصادية	17
المطلب الثاني: سياسات و أهداف التنمية الإقتصادية	18
المطلب الثالث: محددات التنمية الاقتصادية	20
المبحث الرابع: تحليل التنمية الإقتصادية من وجهة نظر الفكر الإقتصادي	21
المطلب الأول: نظريات وأبعاد التنمية الإقتصادية	21

المطلب الثاني: مستلزمات وعقبات التنمية الإقتصادية	24
المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية	27
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر (2000/ 2014)	
تمهيد	33
المبحث الأول: تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة(2000/ 2014)	34
المطلب الأول: تحليل الإيرادات العامة	34
المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة	37
المطلب الثالث: تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة(2000- 2014)	42
المبحث الثاني: أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية خلال(2000/ 2014)	43
المطلب الأول: تطور معدلات النمو الإقتصادي	44
المطلب الثاني: تحليل معدلات البطالة و معدل التشغيل	46
المطلب الثالث: تحليل معدلات التضخم	48
المبحث الثالث: البرامج التنموية الّتي اعتمدتها الجزائر(2001/ 2014)	49
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش(2001/ 2004) ونتائجه	49
المطلب الثاني: برنامج التّكميلي لدعم النمو (2005/2009) ونتائجه	52
المطلب الثالث: برنامج توطيد النّمو(برنامج التنمية الخماسي2010- 2014) ونتائجه	54
خلاصة الفصل	57
خاتمة عامة	59
قائمة المراجع	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال(2000/ 2014)	34
(02)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال(2000/ 2014)	37
(03)	تطور حجم نفقات التسيير خلال(2000/ 2014)	39
(04)	تطور حجم نفقات التجهيز خلال(2000/ 2014)	41
(05)	تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2014)	42
(06)	تطور معدلات النمو خلال(2000/ 2014)	44
(07)	تطور معدلات البطالة و معدل التشغيل خلال(2000/ 2014)	46
(08)	تطور معدلات التضخم في الجزائر(2000/ 2014)	47
(09)	مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي خلال(2001/ 2004)	50
(10)	مضمون برنامج دعم النمو خلال(2005/ 2009)	52
(11)	مضمون البرنامج الخماسي خلال(2010/ 2014)	55

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	تطور نفقات المعدلات العامة في الجزاءر خلال(2000/ 2014)	38
(02)	تطور معدلات النمو الإقتصادي خلال(2000/ 2014)	45
(03)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال(2000/ 2014)	46
(04)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال (2000/ 2014)	48

مقدمة عامة

إنّ تحقيق التنمية الإقتصادية هدف لأي سياسة إقتصادية، سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو المتخلفة، فهي من القضايا الّتي شغلت الكثير من المفكرين الإقتصاديين، قديما وحديثا بهدف التعرف على أساليب تحقيقها، حيث تسعى كل دولة جاهدة إلى تحقيق تنمية إقتصادية، من خلال أدوات السياسة الإقتصادية من بينها السياسة المالية، فهي تحتل مكانة هامة من بين هذه الأدوات، حيث تتعلق بالإجراءات المعتمدة من طرف الدولة، فيما يخص الإنفاق العام الإيراد العام، بهدف التّأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية نحو الإتجاه المرغوب، وقد إرتبط تطور السياسة المالية إرتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في الإقتصاد ومع الإهتمام المتزايد بفاعلية السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية، سعت الدول النامية لتبني مجموعة من الإجراءات من بينها سياسة مالية توسعية، لضمان نوع من التوازن بين الإيرادات العامة والإنفاقات العامة والّتي تنسجم مع تحقيق أعلى معدل للنمو الإقتصادي.

من خلال ماسبق يمكننا طرح السؤال الجوهري الخاص بالدراسة على النحو التالي:

كيف تساهم السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر؟

وللإجابة على هذا السؤال نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو مفهوم السياسة المالية وماهي أدواتها؟
- ماهي أهداف التنمية الإقتصادية؟
- ما المقصود بالتنمية الإقتصادية وماهي مصادرها؟
- هل ساهمت السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

- تعتبر السياسة المالية من بين أهم أدوات السياسة الإقتصادية الّتي تتّبعها الدولة للتأثير على معدلات النمو.
- إنّ تحقيق تنمية إقتصادية يتطلب إتّباع سياسية مالية فعّالة.

- ساهمت البرامج التنموية الّتي إعتمدتها السلطات الجزائرية في تحسين الوضع الإقتصادي للدولة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية إختيار الموضوع في معرفة مدى فعالية السياسة المالية في علاج الإختلالات الإقتصادية، ومحاولة معرفة آلية تطبيق هذه الأدوات في الجزائر، من أجل تحقيق تنمية إقتصادية.

أهداف البحث:

- التّعرف على واقع السياسة المالية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- معرفة المعيقات الّتي تواجه تحقيق تنمية إقتصادية.
- معرفة أهم البرامج التنموية في الجزائر وآثار تطبيقها.

أسباب إختيار الموضوع:

من الأهمية البالغة الّتي تحتلها هذه الدّراسة المختصين والباحثين في ميدان الإقتصاد.

- رغبة الباحثين في معرفة مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق التّنمية الإقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

- هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التّنمية المستدامة، دراسة مقارنة حالة الجزائر الإمارات العربية المتحدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة سطيف(2013/ 2014)؛ وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد موقع سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري، من السياسة الإقتصادية الكلية ومدى قدرة الدولة على الإعتماد على هذه السياسة في تسيير خططها التنموية، ومحاولة تحديد كيفية الوصول إلى عوامل تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري، إعتمادا على مقارنة البرامج الإستثمارية لكل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

من بين أهم النتائج الّتي توصلت إليها الباحثة نذكر أهمها في مايلي:

- تعد سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري سياسة مالية فعالة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، وكذا أداة ناجحة لمعالجة الإختلالات الناتجة عن الدورة الإقتصادية.

- تؤدي سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري دورا مهما على مستوى العديد من القطاعات الّتي ينفر منها القطاع الخاص، وذلك لإنخفاض مردودها إقتصاديا.

- تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وفق التّوجهات الجديدة للإقتصاديات على المتغيرات البيئية والتكنولوجية.

- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2014-2015، وقد هدفت إلى دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر، وما هي الجوانب الرئيسية من الميزانية المؤثرة على النمو، وكذا إقتراح بعض الآليات الّتي تفعل هذه السياسة إتّجاه تحقيق النّمو الإقتصادي، وقد هدفت أيضا إلى إبراز الإختلافات الإقتصادية والمالية السائدة في الدول النامية، والتعرف على الحلول المقترحة من طرف الهيئات الدولية، ومن بين أهم النتائج الّتي توصل إليها الباحث ندكر مايلي:

- يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النّمو الإقتصادي من خلال أدواتها، والمتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية.

- عند دراسة الأداء الإقتصادي في الجزائر للفترة(1989/ 2012) تبيّن أن هناك تباين واضح في المؤشرات الإقتصادية الكلية، ولوحظ إرتفاع معدل التّضخم وتزايد معدل البطالة وخضوع التّوازن الخارجي لتغيرات أسعار البترول.

- جمال بن دعاس، التّكامل الوظيفي بين السياسيتين النقدية والمالية، دراسة مقدمة بين الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2009_ 2010، وسعت هذه الدراسة إلى المقارنة بين أدوات السياستين المالية والنقدية في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي، وتوضيح تأثير

خصائص كل إقتصاد في فعالية هذه الأدوات ومدى الحاجة لهذه السياسات، ومقارنة مدى فعالية التكامل بين السياستين النقدية والمالية في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها:

- تمثل السياسة الضريبية الأداة الأساسية من بين أدوات السياسية المالية في الإقتصاد الوضعي، نظرا لوفرة حصيلتها وإمكانية فرضها بصورة مختلفة بها يساهم في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية.

- تعتمد السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي على الزكاة الّتي تعمل بصفة تلقائية على تحقيق أهداف تحقيق السياسة الإقتصادية، الّتي يمكن إستخدامها للتّحكم في حجم المعروض النقدي وإنفاق جزء من حصيلتها في تمويل النشاطات الإقتصادية ذات الأولوية.

- سياسة الإنفاق العام تكون من خلال التدخل في تحديد حجم النفقات الإستهلاكية والإستثمارية حسب متطلبات النشاط الإقتصادي.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع المتعلق بفاعلية السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، فقد تطلب البحث إستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فالمنهج الوصفي يعتمد على وصف الظاهرة، من خلال التطرق إلى تحليل جداول تطور النفقات والإيرادات وجداول تطور النمو والبطالة أيضا، يظهر لنا هذا المنهج من خلال تحليل البرامج التّنموية في الجزائر.

هيكل البحث:

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب الموضوع، قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة عامة وفصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي وخاتمة.

الفصل الأوّل، الإطار المفاهيمي للسياسة المالية من خلال إعطاء أهم التعاريف ومراحل تطور السياسة المالية، أمَا المبحث الثاني فأبرز أدوات السياسة المالية الّتي استخدمها الدولة للتّأثير على النشاط الإقتصادي، كما أبرزنا في المبحث الثالث ماهية

التنمية الإقتصادية، من خلال تقديم تعريف للتّنمية الإقتصادية وسياساتها، مع ذكر أهم الأهداف للتّنمية الإقتصادية.

أمّا الفصل الثاني الّذي أعدّ لدراسة فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2000/ 2014)، حيث تضمن المبحث الأول تطور المالية العامة في الجزائر، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى أثر السياسة المالية على المتغيرات الإقتصادية الكلية، كما أوضحنا في المبحث الثالث البرامج التنموية الّتي إعتمدتها الجزائر في فترة الدراسة.

إلى أن توصّلنا إلى خاتمة إحتوت مجموعة من النتائج والتوصيات، بالإضافة آفاق الدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية و التنمية الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية من وجهة نظر الفكر الاقتصادي

المطلب الثالث: أهمية وأهداف السياسة المالية

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

المطلب الأول: النفقات العامة

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

المطلب الثالث: الموازنة العامة

المبحث الثالث: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: سياسات و أهداف التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: محددات التنمية الاقتصادية

المبحث الرابع: تحليل التنمية الاقتصادية من وجهة نظر الفكر الاقتصادي

المطلب الأول: نظريات و أبعاد التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: مستلزمات و عقبات التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

خلاصة الفصل

تمهيد الفصل:

تعتبر دراسة العلاقة بين السّياسات الإقتصادية ومتطلبات التّنمية، من أهم القضايا الّتي يعالجها علم الإقتصاد، وذلك لأهمّيتها الإقتصادية في الدّول المتقدمة والنّامية على حد سواء، وتسعى هذه الدول جاهدة إلى تعجيل التّنمية الإقتصادية وتحقيق الإستقرار العام، من خلال استخدام مجموعة من السّياسات ومن بينها السّياسة المالية لتحريك متغيّرات الإقتصاد الكلي.

ومن خلال ما سبق قسمنا هذا الفصل على النحو التّالي:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

المبحث الثالث: مفهوم التنمية الإقتصادية.

البحث الرابع: تحليل التّنمية من خلال المدارس الإقتصادية.

المبحث الأول: ماهية السّياسة المالية

تعتبر السّياسة المالية إحدى أدوات السّياسة الإقتصادية للدولة، لما لها من فعالية في تحقيق الأهداف الإقتصادية الوطنية، إذ تؤثر على جل المتغيّرات الإقتصادية والإجتماعية قصد تحقيق أعلى مستوى من الدخل والحد من التّضخم والكساد، والعمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

المطلب الأول: تعريف السّياسة المالية

اختلفت آراء المفكّرين حول مدلول السّياسة المالية نتيجة تطور الفكر الإقتصادي حيث أصبح لها معنى أوسع في الإستخدام الحديث، ويمكن إعطاء بعض التّعاريف للسّياسة المالية:

التّعريف الأول: السّياسة المالية هي ما تنتهجه الدولة، لتخطيط نفقاتها وإيراداتها، بهدف الوصول إلى إستقرار إقتصادي وإجتماعي قدر المستطاع.[1]

التّعريف الثاني: السّياسة المالية هي دراسة تحليلية للنّشاط المالي للقطاع العام، وما يتبع هذا النّشاط من آثار بالنّسبة لمختلف قطاعات الإقتصاد القومي.[2]

التّعريف الثالث: تعرف على أنّها" مجموعة الأهداف والتّوجيهات والإجراءات والنّشاطات الّتي تتبنّاها الدولة، للتّأثير في الإقتصاد القومي والمجتمع، بهدف المحافظة على إستقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظّروف المتغيّرة".[3]

ونستنتج من التّعاريف السابقة أنّ السّياسة المالية هي: "مجموعة الإجراءات والقوانين، الّتي تتّخذها الحكومة للتّأثير على ميزانية الدّولة".

---

[1] اعاد حمود القيسي، المالية العامة والتّشريع الضريبي، دار الثّقافة، 1431هـ -2010م، ص 83.

[2] . عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسّياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت ، د س، ص 21.

[3] . جمال بن دعاس، التّكامل الوظيفي بين السّياسة النّقديةو المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص سياسة شرعية، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2009- 2010، ص72

المطلب الثاني: تطور السّياسة المالية في الفكر الإقتصادي

إنّ تطور السّياسة المالية مرّ بعدّة مراحل نذكر أهمّها في مايلي:

1. السّياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

إهتم الإقتصاديون التّقليديون بدراسة موضوع المالية العامة، متأثّرين في ذلك بفلسفة الحريّة الإقتصادية الّتي تحدّ من تدخّل الدولة في الحياة الإقتصادية، فالنّظرية المالية التّقليدية تعكس فلسفة المذهب الإقتصادي التّقليدي الّذي يقوم على " **قانون ساي**" للأسواق، حيث يصاغ في العبارة" العرض يخلق الطلب المساوي له" ومدلول اليد الخفية لآدم سميث، وجوهر قانون "ساي" هو أنّ النّظم الرّأسمالية تتجه تلقائيًا إلى التّوازن المستقر عند مستوى التّشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وما يفسر ذلك العلاقة السببية المباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج تخلق لها زيادة معادلة لها في الدخل. في حين حيادية النّقود أي أنّها وسيط للتّبادل ليس إلاّ، وهكذا يؤكّد التّقليديون أنّه إذا ترك القطاع الخاص حرًّا فإنّه يسعى إلى تحقيق مصلحته، وبالتّالي يستمر في الإنتاج ولا يتوقف الا عند مستوى العمالة الكاملة، كما أنّ أمثال" جون **ستوارت ميل**" و"**دافيد ريكاردو**" يؤمنون بميل الإدخار والإستثمار إلى التّعادل، عن طريق تغيّرات سعر القائدة وعند مستوى التّشغيل الكامل دائما دون التّدخل، لأنّ تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، سوف يحرم أصحاب القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللاّزمة لزيادة الإنتاج، ومن ثم يلخص الفكر الكلاسيكي إلى قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن والدّفاع والعدالة، وبذلك يتحدّد دور السّياسة المالية في توفير الإيرادات اللاّزمة لتغطية هذه الخدمات، دون أن يكون لها أي غرض إقتصادي أو إجتماعي، فتغير الإنفاق والضّرائب بالزّيادة أو النّقصان ليس لها أي تأثير على الطلب الكلي والناتج، والمستوى العام للأسعار، وذلك نظرا لأثر الإزاحة أنّ زيادة الإنفاق الممول عن طريق سندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، بما يكفي لخفض مساويا للإستثمار الخاص والإستهلاك الخاص وبالتّالي عدم تغير الطلب الكلي للتّغير في الإنفاق العام، وبالتّالي فإنّ السّياسة المالية تقوم على قواعد مالية، أهمّها

حيادية الدولة بحيث لا يؤثر النّشاط الإقتصادي للدولة على تصرّفات الأفراد و ضرورة توازن الميزانية سنويًّا.

وظل الإعتقاد بسلامة هذه المبادئ سائدا، إلى حين تعرض إقتصاديات الدّول إلى العديد من الأزمات الإقتصادية خلال العشرينات والثّلاثينات من القرن الماضي، فالتّمسك بالأفكار الكلاسيكية بأسس السّياسة المالية يؤدي إلى تفاقم الأزمات وبالتّالي هيأت لظهور الأفكار الكينزية، وسياسة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.

2. السّياسة المالية في الفكر الكينزي:

إنّ تعاقب الأزمات الإقتصادية أدّى إلى تعرض الفكر الكلاسيكي لعدة إنتقادات ،مست مبادئه ممّا أدى إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، حيث أثبتت الكساد العالمي عدم تحقق التّوازن الإقتصادي تلقائيا، كما أوضح أهمية الدّور الّذي تلعبه السّياسة المالية في إحداث التّوازن الإقتصادي المنشود، فقد كان كينز من أوائل الإقتصاديون الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة، بهدف الوصول إلى حالة التّشغيل الكامل، والمحافظة على نوع من الإستقرار الإقتصادي، حيث يرى كينز أنّ الإدخار والإستثمار يميلان إلى التّعادل عن طريق تغيّرات الدّحل الأهلي،[1] ولكن ليس بالضّرورة عند مستوى التّشغيل الكامل ولقد ركّز على مفهوم الطلب الكلي والتّغيرات فيه كمحدد أساسي للتّغيرات الّتي تحدث في المستوى التّوازني للدّخل الوطني، وأنّ الّدخل الوطني التّوازني يتحقق عند تقاطع منحى العرض ومنحى الطلب، وبالتّالي يرى أهمية تدخل الدولة باستخدام شقيها هما الإنفاق والضرائب وأشار إلى أنّ موازنة الدولة تمثل قطاعا حيويا له آثاره على القطاعات الأخرى.

وكان لهذه العوامل تأثير على تطور السّياسة المالية وخروجها من الحياد إلى فكرة التّدخل في الحياة الإقتصادية، وبالتّالي ظهور سياسات طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية وهي:

أ- **السّياسة المالية المحضرة:** وتسمى سياسة المضخة ومضمونها أن تتوسع الدولة عن طريق سلطتها المركزية والمحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة، وهدف

[1] . عبد المنعم فوزي، المالية العامةو السّياسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

من هذه النفقات إعطاء دفع للإقتصاد القومي حتى يمكنه النّهوض والإعتماد على نفسه حيث تطبق في حالة الإنكماش ولعلاج خلل مؤقت.

ب- **السّياسة المالية المعوضة:** جاءت هذه السايسة عند عدم كفاية السّياسة المالية المحضرة في مسايرة التّغيرات والتّقلبات الّتي تحدث في الإقتصاد القومي، ففي حالة الإنكماش فإنّها تقوم بالتّوسع في الإنفاق العام وضبط الضرائب، إمّا في حالة التّضخم تقوم بضغط الإنفاق العام ورفع الضرائب، ويتم تطبيق هذه السّياسة إستنادا لتحليل كينز فهي تعتمد على أفكاره مثل العجز الموازني.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف السياسة المالية

من مجمل التّعاريف السّابقة يمكن القول، أنّ السّياسة المالية هي جزء هام من السّياسة الإقتصادية، وعليه ينبغي الوقوف على أهمية السياسة المالية وبعض أهدافها.

1. أهمية السّياسة المالية:

تلعب السّياسة المالية دورا إيجابيا، في تعجيل التّنمية الاقتصادية، في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، وتحقيق الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي، من خلال إتّساع دور الدولة، وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي، وزيادة أهمية ماليتها العامة في إطار السياسة الإقتصادية، بالشكل الّذي يجعلها جزء اساسي فيها، بحيث تحقق الأهداف الّتي يسعى المجتمع والإقتصاد ككل نحو تحقيقها، وذلك بالتكامل مع السّياسات الأخرى.

2. **أهداف السياسة المالية:** تهدف السياسة المالية إلى تحقيق مايلي:[1]

- العمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والعمالة الكاملة؛
- العمل على التّخفيف من حدّة التّقلبات الإقتصادية والمالية الّتي تطرأ على مستوى النشاط الإقتصادي؛
- توزيع و إعادة توزيع الدخول والثروات عن طريق أدوات السّياسة المالية؛

[1] . اعاد حمود القيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

- تساهم في تأثيرها بالدورة الإقتصادية عن طريق تكييف نفقاتها وإيراداتها وفق الوضع الإقتصادي القائم ...إلخ.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

تمثل أدوات السّياسة المالية تلك الأدوات الّتي تستخدمها الدولة، من خلال استخدام أدوات المالية العامة، من أجل دفع عجلة النشاط الإقتصادي ومن بين هذه الأدوات نذكر:

المطلب الأول: النفقات العامة

1- **تعريف النّفقات العامة:** هي مبلغ نقدي، يخرج من الذّمة المالية لشخص معنوي عام، بقصد إشباع حاجة عامة[1] ويتّضح من هذا التّعريف أركان النفقة:

- استعمال مبلغ نقدي؛
- صدور النّفقة من شخص عام؛
- تحقيق مصلحة عامة.

2- أقسام النّفقات العامة.

تصنف النفقات العامة، إلى تقسيمات مختلفة بعضها علمي وبعضها الآخر وضعي.

أ- **التّقسيمات العلمية:** ويقصد بها التّقسيمات النّظرية وتتمثل فيمايلي:

- **تقسيم النفقات حسب تكرارها الدوري:**

وتقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية، فالنّفقات العادية هي الّتي يتكرر صرفها كل فترة زمنية معينة، كمرتبات الموظفين، أمّا النفقات غير العادية،هي تلك النفقات الّتي لا تكرر بصفة دورية.[2]

- **تقسيم النفقات من حيث مقابلها:**

وتقسم إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، فالنّفقات الحقيقية هي تلك النفقات الّتي تتم بمقابل أي الثّمن الذي تدفعه الدولة، للحصول على السلع والخدمات.

[1] . حسين حسين، المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 11.

[2] . محمد الصغير يعلي، المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص 29.

أمّا النفقات التّحويلية فهي تلك النّفقات الّتي لا تتم بمقابل معين، أي أنّها تمثل تيارًا نقديا من قبل الدولة لا يقابله من قبل الافراد سلعة أو خدمة معينة كنفقات الضمان الاجتماعي.[1]

- **تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها.**

يمكن تقسيم النفقات العامة، من حيث آثارها إلى نفقات إنتاجية و استهلاكية، فالأولى هي النّفقات الّتي تعطي دخلا أي أن لها مردودا إقتصادي، مثل إقامة المصانع أمّا الثانية فليس لها مردود إقتصادي، مثل إقامة المنتزهات.

- **تقسيم النفقات من حيث نطاق سريانها:**

وتقسم إلى: نفقات عامة مركزية، تسري على كافة الأفراد وتظهر في ميزانية الدولة، ونفقات عامة محلية توجه أساسًا لسكان إقليم معين، وتظهر في ميزانية الولاية أو البلدية.

ب- **التّقسيمات الوضعية:** ويعتمد هذا التّقسيم على ثلاث معايير هي:

- **المعيار الإداري:** ويكون التّقسيم هنا على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية، الّتي تقوم بالإنفاق حيث يتم توزيعها حسب الوزارات، كما توزع داخل كل وزارة حسب أقسامها وأجهزتها.

- **المعيار الوظيفي:** حيث تظهر فيه، وظائف الدولة في شكل قطاعات تبرز بداخلها نفقات كل قطاع.

- **المعيار الإقتصادي:** يقوم هذا المعيار على الإعتبار الوظيفي، ولكن تظهر فيه وظائف الدّولة في قطاعات متعدّدة للوظيفة الواحدة فلا يكتفي بالقول نفقات إقتصادية وإجتماعية، بل يظهر توزيعا حسب أنواع هذا النشاط.

ج- **التّقسيم الجزائري للنفقات العامة:** قسمت النفقات وفق قانون المالية 1983م ،إلى ثلاث أقسام وهي:

- **نفقات التسيير:** وتجمع في أربعة أبواب:
  - أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
  - تخصيصات السلطة العمومية؛

[1] . عادل فليح العلي، المالية العامةو التّشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى ، دار الحامد، 2007، ص 56.

- النفقات الخاصة؛
- التّدخلات العمومية.

- **نفقات الإستثمار**: تكون في ثلاث أبواب:[1]
  - الإستثمارات المقدمة من قبل الدولة؛
  - إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدول؛
  - النفقات الأخرى بالرّأسمال.
- **نفقات التّجهيز**: هي تمثل النفقات الخاصة بالإستثمار الّتي تخطط الدولة في تطبيقها.

3- **آثار النفقات العامة**: وتتمثل فيما يلي :

أ- **الآثار على الإنتاج**: وتميز بين آثار تتحقق في المدى القصير، حيث ترتبط بتحقيق التوازن والإستقرار الإقتصاديين، من خلال التأثير على الطلب الكلي وآثار في المدى الطويل، تختلف باختلاف هذا الإنفاق.

ب-**الآثار على التوزيع** : يؤثر الإنفاق العام في الدخل القومي بطريقتين:

أ- تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء نسبة أكبر، فيعتبر هذا الإنفاق نقل للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة؛

ب-إستفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات القاصرة عليهم، كإعانات البطالة؛

ج- **الأثر على الإستهلاك**: وذلك من خلال نفقات الإستهلاك التي توزعها الدولة للأفراد في صورة مرتبات.

د- **الآثار على الأسعار**: أن تدخل السلطات العامة بطريقة مباشرة، أوغير مباشرة، من خلال سياسة الإنفاق من شأنها التأثير على الأسعار، حيث تنخفض الأسعار عند الإنفاق على المشروعات الإنتاجية وارتفاعها، في حال توجيه الإنفاق إلى المجالات الإستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها.

[1] . ديندني يحي، المالية العمومية، الطبعة الثانية، دار الخلدونية، 2014م، ص 222، 225.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

وتعرف كأداة مالية على أنها:" مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقصادي والإجتماعي.

1- مصادر الإيرادات العامة:

وتتمثل مصادر الإيرادات العامة فيما يلي:

أ- **الدومين:** ويقصد بها الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة.

ب- **الرسوم:** ويقصد بالرسم مبلغ من المال، يدفعه المنتفعون إلى الدولة مقابل خدمة معينة تقدمها إليهم.[1]

ونستنتج من هذا التعريف الخصائص التالية:

ج-الرسم مبلغ من المال، ويكون عينا أو نقدا؛

د- الرسم يدفع إلى الدول والدولة متمثلة في المؤسسات التي لها صلاحية فرض الرسوم.

ج-**الضرائب:** وتعرف بأنها " إقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد، دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة " [2]

وللضريبة اربعة مبادئ اتفق الكتاب عليها وهي:

- **العدالة:** تنطلق هذه القاعدة، من المقدرة المالية التكليفية، لدافع الضريبة في المساهمة في الأعباء العامة.
- **قاعدة الوضوح:** يجب أن تكون معلومة حق العلم من حيث مقدارها، وموعد دفعها، وكيفية هذا الدفع.
- **قاعدة الملائمة:** على الضريبة أن تكون ملائمة للمكلف، في اكثر الأوقات وأكثر تيسيرا له.
- **قاعدة الإقتصاد:** والمقصود هنا، ان يكون الفرق بين مايدفعه المكلفون من ضرائب وما يدخل منها إلى الخزانة العامة، في أقل مبلغ ممكن .

[1] أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل، 2007، ص229.

[2] محمد الصغير بعلي، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص59.

الفرق بين الرسم والضريبة:

الضريبة يدفعها المكلف بلا مقابل، وشكل نهائي أما الرسم فتدفع مقابل خدمات عامة، تقدمها السلطة العامة وقد تفرضها السلطات التنفيذية أحيانا، يجوز إسترجاع قيمة الرسم أما الضريبة فلا يجوز استرجاعها.

د- القروض العامة:

يمكن تعريف القرض على أنه:" إستدانة أحد الأشخاص من القانون العام (الدولة، الولاية، البلدية) أموالا من الغير، مع التعهد بردها إليه بفوائدها"

المطلب الثالث: الموازنة العامة

ويقصد بها على أنّها توقع وإجازة للنفقات العامة وللإيرادات العامة، عن مرة مقبلة غالبا ماتكون سنة وهي تقوم على المبادئ التالية:

- **قاعدة الوحدة:** أي تدرج جميع النفقات والإيرادات في وثيقة واحدة.
- **قاعدة العمومية:** أي إدراج الإيرادات والنفقات، دون إجراء مقاصة بينهما.
- **قاعدة عدم التخصيص:** أي ان لا تخصص بعض الإيرادات لانواع معينة من النفقات
- **قاعدة السنوية:** أن تكون مدة الميزانية سنة، وأن تكون موافقة المجلس التشريعي لها سنوية.

وللإيرادات العامة آثار إقتصادية واجتماعية، فمن الناحية الإقتصادية هي وسيلة لتغطية النفقات العامة وكذا تحقيق سياسة الدولة الإقتصادية والاجتماعية، أما من الناحية الإجتماعية، تعمل على تقليل التعاون بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المبحث الثالث: ماهية التنمية الإقتصادية

أدت الحرب العالمية الثانية، الى زيادة الإهتمام بقضايا النمو والتنمية ،وذلك بالتركيز على معدلات النمو الإقتصادي وكيفية إحداث المزيد من التنمية، ففي فترة الخمسينات والستينات، لم يفرّق الإقتصاديون بين مفهومي النمو والتنمية، وذلك باستخدامها في نفس المعنى، معتمدين على مؤشر واحد وهو متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي للدلالة على أي منهما.

المطلب الأول: تعريف التنمية الإقتصادية

يمكن التمييز بين مفهومي" النمو "و" التنمية "، حيث أن النمو هو الزيادة في الناتج الحقيقي للمجتمع، المعتمدة على تطور تلقائي لعناصر الإنتاج أو تقدم فني أو تراكم رأس المال، وذلك دون النظر إلى تغيير الهيكل الإنتاجي، أما التنمية فهي تطور مقصود، يحدث تغييرات هيكلية في المجتمع، تؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي في الأجل القصير.[1]

وفي هذا الصدد أعطيت عدة تعاريف للتنمية الإقتصادية منها :

تعريف 1: هي مجموع الإجراءات والتدابير المعتمدة، لتحقيق زيادة في الناتج المحلي بوتيرة سريعة ومستمرة كما تهدف إلى التوزيع العادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة،[2] وتحسين نوعية الحياة لديهم مع تحسين المهارات والكفاءات الإنتاجية الفردية، والتمتع بحرية الإبداع والإعتماد على الذات.[3]

تعريف 2: هي عملية يتخطى من خلالها الإقتصاد حالة التخلف ليصل إلى حالة التقدم، أو انتقاله من مرحلة الإنطلاق إلى مرحلة النمو الذاتي،[4] التي تنصرف إلى إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للموارد الإقتصادية وذلك باتباع سياسات تنموية محكمة.[5]

تعريف 3: هناك من المفكرين العرب من يرى، أن التنمية عملية تحول أوضاع إقتصادية أو اجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة، وأفضل منها قبل حدوث التنمية.[6]

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى أن التنمية هي" مجموع السياسات الموجهة لتغيير البنيان الإقتصادي القومي ككل، وفي نفس الوقت تكون موجهة إلى تنمية علاقات اجتماعية وسياسية، تكفل زيادة الإرتباط بين المكافآت وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تهدف إلى توفير الإحتياجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وضمان أمنه واستقراره

[1] هشام مصطفى جمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية، دار الفكر الجامعي، الغسكندرية، الطبعة1، 2007، ص214.

[2] خبابة عبد الله، تطور النظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية، دار الجامعة، الإسكندرية، د ط، 2014، ص27.

[3] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي، دار الراية، الاردن، الطبعة 1، 2013، ص65.

[4] ايمان عطية ناصف وآخرون، التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، د ط ، 2007، ص77.

[5] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، د ط، 2004، ص22.

[6] اسماعيل بن قانة، اقتصاديات التنمية، دار أسامة، الأردن، الطبعة1، 2012، ص9.

باعتبارها عملية تصف حركة النظام الإقتصادي والإجتماعي، السائر وفقا لخطط الدولة المعتمدة.

المطلب الثاني: سياسات و أهداف التّنمية الإقتصادية

هناك سياسة إقتصادية ظرفية وأخرى هيكلية، تهدف الأولى إلى إسترجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، والثانية تهدف إلى تغيير هيكل وبنية الإقتصاد في الأجل الطويل.

1-سياسات التنمية الإقتصادية:

أ-**سياسة الإدّخار**: تحتل أهمية كبرى في عمليات التنمية الاقتصادية، لأنّ الإدّخار يرتبط بتمويلها أو بتمويل إستثمارات اللاّزمة لتحقيقها.

ب- **سياسة الإستثمار**: تعني تحديد الأولويات الّتي يتم إستنادًا إليها إختيار المشروعات الإستثمارية في إطار عمليات التّنمية، بما يتضمنه ذلك من تحديد لحجم الإستثمار وتوزيعه على مجالاته المختلفة، ولا شك أنّ ترتيب أولويات تحكمه قدرة المشروعات على تحقيق التنمية، من خلال إسهامها في ذلك.[1]

ج- **السياسة النقدية:** هي مجموع الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية، بغرض الرقابة على الإئتمان والتّأثير عليه بما يتفق وتحقيق الأهداف الإقتصادية، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الإستقلال النقدي وتشجيع النمو الإقتصادي ودعم السياسة الإقتصادية للدولة....إلخ، مستخدمة عدة أدوات، كسعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة وكذا التأطير والتّنظيم الإنتقائي للقروض، وتحديد النسبة الدنيا للسيولة في القروض.[2]

د- **السياسة التجارية:** هي مجموع الإجراءات المطبقة من طرف السلطات ذات السيادة، في مجال تجارتها مع الخارج، و تهدف هي الأخرى إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة و تحقيق

[1] . فليح حسن خلف، التنميةو التخطيط الإقتصادي، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، طبعة1، 2007، ص 245.

[2] . بنابي فتيحة، السياسة النقديةو النمو الإقتصادي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس(2008- 2009)، ص 100.

التوازن في ميزان المدفوعات، وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية تستخدم عدة أدوات، منها الرقابة على الصرف وإتفاقيات التجارة ونظام الحصص والرسوم الجمركية.[1]

هـ- **السياسة السعرية:** هي مجموع الإجراءات المتعلقة بتحديد الأسعار، أوالتّأثير عليها بإعتبار أنّ للسعر دور مهمًّا في الإقتصاد بغية تحقيق أهداف معينة، تلعب دور فعال في عملية التنمية، من خلال آثارها الّتي تفرزها، فهي تؤثر على توزيع الدخل بين الإستهلاك والإستثمار، والقضاء على التضخم عن طرق تحديد اسعار السلع، وضمان تحقيق ثبات إستقرار نسبي فيها[2]، وبصورة عامة فإنّ السياسات التصحيحية تسند إلى ثلاث جوانب هي: إدارة الطلب الكلي، وزيادة عرض الكلي وتحويل هيكل الإنتاج إلى التصدير.[3]

2- أهداف التنمية الإقتصادية

تتباين الأهداف بتباين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بين الدول نذكر أهمها كما يلي:

أ- زيادة الدخل الوطني الحقيقي و رفع المستوى المعيشي؛

ب- تقليل الفوارق بين الدخول والثروات؛

ج- تعديل التركيب النسبي للإقتصاد الوطني والتّغير في حجم النشاط؛[4]

د- الإعتماد على القوة الذاتية للمجتمع؛

هـ- تضمن التنمية تحقيق نمو متواصل خلال تجديد موارد المجتمع؛

و- تلبي حاجات غالبية الأفراد وتعزيز دورها في إستراتيجية التنمية.

ز-زيادة اداء الحكومة وتعزيز دورها في استراتيجية التنمية.

لذا تعد التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الإقتصادية والفنية بين الدول المتقدمة والمتخلفة وأداة فعالة في تحقيق الإستقلال الإقتصادي، وقد إعتبرت أهداف التنمية بمثابة علاج للمشكلات

[1] . وليد عبد الحميد عايب، الآثار الإقتصادية الكلية لسياية الإنفاق الحكومي، دار حسين العصرية، بيروت، طبعة1، 2010، ص 77.

[2] . خبابة عبد الله، تطور نظرياتو استراتيجيات للتّنمية الإقتصادية ، مرجع سابق، ص 290.

[3] . محمد إبراهيم مادي، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،(2009- 2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف(2012- 2013)، ص 74.

[4] . كامل بكري، التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، د طبعة، 1988، ص 70، 71، 72.

الناتجة عن الخصائص الأساسية للدول النامية[1]، كإمتلاكها لموارد طبيعية لم يتم تطويرها بعد، بسبب الإستثمارات وضعف التراكم الرأسمالي وضيق حجم السوق هذه الدول..إلخ[2].

المطلب الثالث: محددات التنمية الإقتصادية

تنبثق من التنمية عدة محددات، نستطيع من خلالها تحقيق الأهداف المسطرة نوجزها في مايلي:

1- إضافة إلى التّغير الكمي فإنّ التنمية الإقتصادية، تنطوي على التّغير الكيفي الّذي يكون في مستوى البنيان الإقتصادي، الّذي يؤدي إلى التّأثير في تغيير الناتج الصناعي إلى الناتج القومي ونسبة عدد السكان.

2- وجب معرفة أنّ معدل التّزايد في الناتج القومي الإجمالي وفي متوسط دخل الفرد، لا يعبّر عن التّنمية الحقيقية، ومدى نجاحها، فلا بد من إدراك أهمية موضوع التّوزيع في عملية التنمية لتحديد المستفيد منها؛

3- و نظرا لمحدودية الموارد وحالة التخلف منها الدول المتخلفة، فإنّه لا بد من المفاضلة بين الأهداف ذات الأولية القصوى الّتي يسعى المجتمع إلى تحقيقها؛

4- تتطلب التّنمية المساندة الاجتماعية الواقعة بين الشعب، والإتفاق على كيفية توزيع الأعباء المترتبة على التنمية؛

5- لنجاح التنمية لا بد من دراسة واقع المجتمع والقوى ذات السيطرة فيه، ومدى تطور مؤسساته ومستويات أدائها، وكذلك الإطار المؤسسي للمجتمع؛

6- للتّنمية أساس مادي وآخر فكري وهي ثمرة التفاعل بينهما، بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته؛

7- الدعوة للقضاء على التبعية سواءًا الفكرية أو الإقتصادية؛

[1] . بشار يزيد الوليد، التخطيطو التطور الإقتصادي، دار الراية، الأردن، طبعة1، 2008، ص 116.

[2] . مالكولم جيلز وآخرون، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، إقتصاديات التنمية، دار المريخ، السعودية، الطبعة العربية، 1995، ص 53.

8- يمكن التّحكم على مدى نجاح التنمية، بمدى التغير في الواقع المعيش للطبقات الفقيرة،[1] وتطرح فكرة التنمية ذاتها، ضرورة القياس سواءا لصياغة السياسات أو رسم الخطط وتحديد الأهداف أو تقييم النتائج، لذلك تم وضع خمسة معايير لقياس هذه التنمية وهي:

أ- معيار الدخل الوطني الإجمالي والمتوقع ومؤشر متوسط الدخل؛[2]

ب- معايير إجتماعية خاصة بنوعية الخدمات المتصلة بالجوانب الصحية والتعليمية والثقافية للفرد(دليل التنمية البشرية ودليل الفقر التنموي)؛[3]

ج- معايير هيكلية ومقاييس "كوسوف"(معدل لنمو الناتج الإجتماعي)؛

د- مقياس نوعية الحياة المادية؛

وأصبح ينظر للتنمية حسب توجهات الفكر المعاصر، على أنّها تقاس بمدى تحقيق عملية التغيير الكلية بأحداث وظواهر محددة.

المبحث الرابع: تحليل التنمية الإقتصادية من وجهة نظر الفكر الإقتصادي.

تعددت النظريات الّتي تناولت مفهوم التنمية الإقتصادية بالتحليل، حيث تضمن المفهوم أبعادًا عدة، تتحقق من خلال التّخلص من التخلف، الّذي يتطلب مستلزمات وشروط وجب توفرها، غير أنّ لهذه العملية عقبات تحول دون تحقيق ذلك.

المطلب الأول: نظريات وأبعاد التنمية الإقتصادية.

تعد النظريات الإقتصادية، مجموع فرضيات خاصة بتفسير الظواهر، الّتي يمكن التوصل من خلالها لإستنتاجات تستخدم في عمليات التنبؤ.

1- نظريات التنمية الإقتصادية:

أ- **نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية:** ركّز صاحب هذه النّظرية" آرترلويس" على التّغيير الهيكلي للإقتصاد الأولي، وإعتبر في هذا النموذج، أنّ للإقتصاديات المختلفة قطاعين قطاع زراعي تقليدي متسم بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل(حد الكفاف)، وآخر حضاري

[1] . زويش سمية، السياسة المالية و أثرها على التنمية الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة ماستر ف جامعة البويرة(2014، 2015)، ص 3.

[2] . محمد عدنان وديع، قياس التنمية الإقتصاديةو مؤشراتها، مجلة جسر التنمية، العدد02، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فيفري 2002، ص 1-3

[3] . نور عجلان، أبعادو مؤشرات التنمية، WWW. Lahanoline. Com .13 /2017/03 -18: 20

تتحول فيه العمالة تدريجيا من القطاع التقليدي، حيث ركّز كذلك على نمو الناتج والتوظيف في القطاع الحديث، الذي يأتي عن طريق التوسع في ناتج هذا القطاع وبسرعة، وذلك تتحدد بمعدل النمو الإستثماري الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فالإستثمار يؤدي إلى زيادة أرباح القطاع الحديث في الأجور.[1]

ب- **نظرية مراحل النمو:** قام" روستو" بعملية مقاربة تاريخية لعملية التنمية الإقتصادية، عن طريق الإنتقال من مرحلة التخلف إلى التنمية في محاولته لتحديد درجة النمو الإقتصادي للدول المتخلفة وذلك عبر مراحل:

- مرحلة المجتمع التقليدي؛
- مرحلة التهيؤ للإنطلاق؛
- مرحلة الإنطلاق الّتي تعتمد على:
  - إرتفاع الإستثمار؛
  - تطوير بعض القطاعات الرائدة؛
  - الإطار الثقافي قادر على الإستغلال الأمثل لما سبق.
- مرحلة الإتجاه نحو النضج الاجتماعي؛
- مرحلة الإستهلاك الوفير.[2]

ج- **نظرية لينشتين:** يؤكد صاحب النظرية على أنّ الدول النامية تعاني من حالة مفرغة للفقر، بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، وتعتبر عناصر النمو الّتي تعتمد على فكرة الحد الأدنى عناصر ملاءمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل، وفي هذه النظرية وجد نوعين من الحوافز الأولى حوافز صفرية لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها، على الجانب التوزيعي، وأخرى حوافز إيجابية تؤدي إلى زيادة الدخل والّتي في الغالب تقود التنمية.[3]

[1] . ذباح بشرى، أثر ترشيد الغنفاق العام على التنمية الإقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية(2013-2014)، جامعة المسيلة، ص 21.

[2] . علي محي الدين القرهداني، إستراتيجية التنمية الشاملةو السياسة الإقتصادية، دار البشائر، لبنان، 2012، ط 1،ص 28.

[3] . ذباح بشرى، مرجع سابق، ص 23.

د- **نظرية الدفعة القوية:** أكدّ" روستين رودان" أنّ هناك حاجة إلى دفعة قوية،أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدنى من الاستثمارات، بغرض التغلب على عقبات التنمية، وضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، كما أنّه فرّق بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية الأولى عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة والثانية، عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، والثالثة عدم قابلية عرض الأخبار للتجزئة.[1]

هـ- **نظرية النّمو غير المتوازن:** ركز"نوركس" في فكرة النمو المتوازن على مشكلة ضيق السوق حتى تبدأ عملية التنمية، ويخرج الإقتصاد القومي من الحلقة المفرغة، فإنخفاض الإنتاجية في الدول المتخلفة، وما يترتب عليه إنخفاض الدخل يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية.[2]

و- **نظرية النمو المتوازن:** إرتبطت هذه النظرية بالإقتصادي" ألبرت هيرشمان" الّذي يعتبر النمو غير المتوازن، هو أفضل طريقة للنمو في الدول النامية، لذا يجب أن تتركز في القطاعات أو الصناعات الإستراتيجية ذات أثر حاسم في تحفيز إستثمارات أخرى مكملة، إذ يعد النمو غير المتوازن أكثر واقعية لفاعليتها في التغلب على العجز في إتخاذ القرار الإستثماري.[3]

2- أبعاد التنمية الإقتصادية

مما تقدم اتضح لنا بأنّ مفهوم التنمية يتضمن أبعادًا مختلفة ومتعددة تشمل الآتي:

أ- **البعد المادي(الإقتصادي):** يستند إلى أنّ التنمية تتحقق من خلال التخلص من التخلف، والمفهوم المادي للتنمية يبدأ بتراكم رأس المال، الّذي يسمح بتطوير تقسيم العمل حتى نصل إلى جوهر التنمية، وهذا من خلال سيادة الإنتاج السلعي وتكوين سوق الداخلية.[4]

ب- **البعد الإجتماعي:** يتمثل في التغيرات في الهياكل الاجتماعية الوطنية، للتقليل من الفوارق في الدخول والحد من البطالة وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى تلبية الحاجات

[1] . سهيلة النباتي، التنمية الإقتصادية، دار الراية، الأردن، ط1، 2015، ص 23.

[2] . جمال الدين عويسات، العلاقات الإقتصادية الدوليةو التنمية، مرجع سابق، ص 41.

[3] . محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 182.

[4] . مدحت قريشي، التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص 131، 132.

الإنسانية، فأصبحت تُعد تنمية إنسان من خلال تشكيل الأنظمة الإجتماعية والقيمية، بهدف التكييف مع متطلبات المجتمع الجديد.[1]

ج- **البعد السياسي:** يتضمن هذا البعد التحرر والإستقلال الإقتصادي والسياسي، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الإستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا إلاّ أنّها يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية، بحيث لا تقوم إلى السيطرة على إقتصاديات البلدان النامية.[2]

د- **البعد الدولي:** لقد فرضت التنمية فكرة التعاون الدولي على المجتمعات الدولية، وأدت هذه الفكرة إلى تبني التعاون الدولي وإلى نشوء منظمات دولية عدة كالبنك الدولي والصندوق الدولي.[3]

هـ- **البعد الحضاري:** إنّ مفهوم التنمية يقضي إلى مولد حضارة جديدة، باعتباره مفهوم شاسع يشمل كل جوانب الحياة، لأنّها ليست مجرد عملية إقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري يؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.[4]

المطلب الثاني: مستلزمات وعقبات التنمية الإقتصادية.

1- مستلزمات التنمية الإقتصادية.

تستلزم التنمية الإقتصادية متطلبات عدة تبرز أهمها كمايلي:

أ- **تراكم حجم رأس المال:** أي حجز جزء من الدخل القومي وتحويله إلى الإنفاق الإستهلاكي الّذي يعبر عنه عملية تجميع رأس المال، حيث يشير معظم الإقتصاديين الى أنّ أهمية هذه العملية في تحقيق التنمية إلا الإنفجار السكاني في البلدان النامية، وافتقارها إلى الموارد الحقيقية أثّر سلبيا على قدرتها في رفع معدلات نمو الدخل الوطني[5]بشكل كبير.

---

[1] . غربي محمد، القطاع الزراعي الجزائريو إشكالية الدعم الإستثماري في ظل الإنظمام إلى المنظمة العلمية للتجارة، رسالة مقدمة ضمن أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، 2012، ص 4.

[2] . مدحت قريشي، التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص 133.

[3] . زويش سمية، السياسة الماليةو أثرها على التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص 48.

[4] . مدحت قريشي، التنمية الإقتصادية، مرجع نفسه، ص 134.

[5] . حميدوش حورية، دور القطاع التأمين في تحقيق التنمية الإقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3(2010-2011)، ص 38.

ب- الموارد البشرية: تعد القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد أحد مستلزمات التنمية الإنتاجية، الّتي تلعب دورا جد هام في عملية التنمية لأنّ الإنسان هو هدف التنمية ويظهر هذا من خلال الهدف الذي تريد تحقيقه لرفع مستوى معيشته برفع مستوى دخله الحقيقي.[1]

ج- الموارد الطبيعية: إختلف الكتاب حول أهمية هذه الموارد في إطار التنمية، فهناك من يرى أنّ المورد الطبيعي يلعب دورا أساسيا في عملية التنمية ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة مثل إنجلترا وفرنسا، وبين وفرة هذه الموارد في هذه الدول في حين آخرون لا يرون ذلك صحيح، فهناك من الدول من استطاعت تحقيق حالة تقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الّذي تمتلك فيه العديد من الدول المختلفة موار طبيعية وفيرة.

د- التكنولوجيا: تتمثل في المعرفة العلمية الّتي تستند على التجارب، وعلى النظرية العلمية وذلك حتى ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية، والتوصل إلى أساليب جديدة، أفضل بالنسبة للمجتمع، والتقدم في هذه المعرفة أحد متطلبات التنمية الإقتصادية فبواسطتها تستطيع توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها.[2]

2- عقليات التنمية الإقتصادية.

يعد تحقيق الرفاه الإجتماعي الهدف الأسمى الذي تسعى إليه التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق تنمية الإنتاج الوطني(زيادة متوسط دخل الفرد)، ومع ذلك فإنّ تحقيق هذا الهدف يواجه تحديات عدة وجب على الدول المتخلفة التصدي لها تبرزها كمايلي:

أ- المعوقات الإقتصادية: من بينها:

- تبني أنظمة إقتصادية وسياسات وبرامج إقتصادية، لا تناسب امكانيات الدول المتخلفة؛
- تفشي ظاهرة الإقتصاد المزدوج في البلدان المتخلفة؛

[1] . خلادي نور اليقين، دور الإدخار العائلي في تمويل التنمية الإقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر(2011- 2012)، ص 17.

[2] . خلادي نور اليقين، مرجع نفسه، ص 18.

- ندرة رؤوس الأموال المستثمرة وهجرتها، بسبب إنعدام البيئة الجذابة للإستثمار في البلدان النامية؛
- ضعف التخطيط وفشل الخطط الإقتصادية وتبني نماذج تنموية مناسبة لحالة الدول المتخلفة؛[1]
- إضافة إلى مشكلة تكوين رأس المال وضعفه.[2]

ب- المعوقات الإجتماعية: من أبرزها:

- معدلات النمو السكاني المرتفعة، وعلاقة ذلك بتوزيع الموارد الطبيعية؛
- وجود أنظمة إجتماعية من أيام الإستعمار معيقة للتنمية، بل وتعتبر حاجزا أمامه؛
- محدودية التعليم وندرة المهارات الفنية والإدارية، وعدم كفاءة الجهاز الحكومي للقيام بالنشاط الإنتاجي؛
- عدم العدالة في توزيع الدخل الوطني بين العناصر المكونة له؛[3]
- التخلف التكنولوجي في الدول المتخلفة بالمقارنة بالدول المتقدمة.[4]

ج-**المعوقات الخارجية:** من أهمها:

- سيطرة الشركات الإحتكارية الكبرى على السوق الدولية؛
- شروط التجارة الخارجية بالنسبة لهذه الدول؛
- الإستغلال الإحتكاري للتكنولوجيا من فنون و معدات إدارية؛
- خضوع حركة انسياب رؤوس الأموال إلى البلدان المتخلفة من فروض مساعدة ومنح هبات إلى الإعتبارات السياسية الّتي تخدم بالدرجة الأولى إقتصاديات الدول المتقدمة؛
- الأنظمة السياسية الّتي ترتبط بعلاقات تبعية مع الدول المتقدمة وعدم وجود قيادة سياسية واعية ومخلصة للوطن وإيمانها الكامل بأنّ التنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة هي جهد وطني في جميع مجالاته.[5]

---

[1]. إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيمو النظم الإقتصادية الحديثة، دار صفاء، عمان، ط2، 2015، ص 362.

[2] . حسين عمر، التنميةو التخطيط الإقتصادي، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، د ت، ص 38.

[3] . إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيمو النظم الإقتصادية الحديثة، مرجع سابق، ص 363.

[4] . حسين عمر، التنميةو التحطيط الإقتصادي، مرجع سابق، ص 55.

[5] . إياد عبد الفتاح السنور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، مرجع سابق، ص 364.

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية.

من بين التعاريف الّتي اصطلحت على التّمويل.

أنّه" الإمداد بالأموال عند الحاجة اليها فعلى الممولون، مواجهة التدفقات الداخلية من المتحصلات من جهة والتدفقات الخارجية نتيجة المدفوعات اللازمة من جهة أخرى" ومنه نستطيع إعطاء تعريفا إجرائيا لتمويل التنمية، فنقول أنّ تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية لإنجاز برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الإقتصادية للمجتمع.

1 – الإدخار و مكوناته:

يعتبر الإدخار أحد المصادر الداخلية لتمويل التنمية و ينقسم إلى:

أ- **مدخرات القطاع العائلي:** يمثل الفرق بين ما يحصل عليه ذلك القطاع من الدخل وبين ما ينفقه على الإستهلاك، والّذي يتوقف حجم هذه المدخرات على مقدار الإنفاق الإستهلاكي لذلك القطاع، ويحكمها عدة عوامل أهمها مستوى الدخل وطريقة توزيعه ومستوى النشاط الاقتصادي للدولة ودرجة نمو الوعي الادخاري، ويأخذ صور عديدة كالأرصدة المصرفية وصناديق التوفير والاستثمار المباشر في اقتناء الاراضي وقد يتخذ صورة الإدّخار التقاعدي مثل عقود التأمين على الحياة.[1]

ب- **مدخرات قطاع الأعمال:** يتمثل في الأرباح المحتجزة لدى الشركات الّتي تعتبر مصدرًا، من مصادر تمويل الإستثمار في البلدان النامية يتناسب حجم هذه المدخرات مع حجم القطاع الأعمال إلى حد كبير، حيث كلما إزداد حجمه إزدادت المدخرات و العكس.[2]

ج- **مدخرات القطاع الحكومي:** تنشأ نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات إمّا بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية، وإمّا بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، وبالتّالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم.

[1] . أحمد عارف عساف، محمد حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2011، ص 195.

[2] . خلادي إيمان نور اليقين، دور الإدّخار العائلي في تمويل التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص 39.

2- القروض الداخلية:

تشتمل القروض الداخلية على القروض قصيرة الأجل الّتي تصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي أنّها اقتراض حقيقي ناجم عن الإدّخار الإختياري لا الإدّخار لإجباري في أذونات الخزينة أو سندات التنمية، وفي سياق هذا فإنّ القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية، لا تترتب عنها أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين تتطلب سوى تحويل الدخول من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع، إمّا عن طريق التمويل التّضخمي حيث يرى البعض أنّه، وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي وقد قدموا مبرّرات لإتّجاهاتهم منها:[1]

أ- يعتبر حافز على الاستثمار، بحيث يتوسع عن طريق زيادة أرباح المنظمين بسبب إرتفاع الأسعار، ممّا يؤدي إلى ظهور فرص جديدة للإستثمارات وهو من ناحية أخرى، يؤدي إلى توزيع الدخول لصالح أصحاب الدخول المرتفعة، وزيادة مدّخراتهم لإرتفاع ميلهم الحدي للإدّخار، إلاّ أنّ هذا المبرر ضعيف بل قد يكون حافزًا للإستثمار كما أنّه ليس صحيحا، إنّ إعادة التّوزيع لصالح الدخول المرتفعة يترتب عليه زيادة الإدّخار فالزّيادة في الدّخول المرتفعة، تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية، الّتي تستورد معظمها، ممّا يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات بالاضافة إلى أنّه يضّر بأصحاب الدخول الثابتة و المحدودة، وبالتّالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية، ويؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه الموارد الوطنية ،إذ شجع على المضاربة في الأصول الحقيقية، كالعقارات وتخزين السلع وفي أسواق سعر الصرف، وبالتّالي تتحول الموارد بعيدًا عن مجالات الإستثمار اللاّزمة للتنمية.

ب- إستخدام سياسة التّمويل التّضخمي بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي تشجيع المنظمين ويحول دون الخسائر الّتي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخشى في نظرهم تحول التّضخم المعتدل إلى تضخم طليق.[2]

[1] . عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدماة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف(2013- 2014)، ص 41.

[2] كامل بكري، التنمية القتصادية، الدار الجامعية، بيروت، د ط ، 1988، ص70-72.

3- مصادر التمويل الخارجي:

تتعدد أشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية الإقتصادية:

أ- التدفقات والتّحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتّعمير ومؤسسة التنمية الدولية من أهم هذه المؤسسات:

ب-**المنح والإعانات المقدمة:** من طرف الدول المتقدمة لصالح الدول المتخلفة تكون في شكل نقدي أو عيني.

ج- **القروض العامة:** تعقدها حكومات الدول النامية مع غير المقيمين في الخارج.

د- **القروض الخاصة:** تعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين، من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسات الدولية للتمويل أو صناديق التّمويل الإقليمي.

هـ-**الإستثمار الأجنبي:** الّذي يعني باستثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية، بهدف الاستفادة الّتي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها.

لدى هذا الإستثمار نوعان:

- **الإستثمار الأجنبي المباشر:** يسهم هذا النوع من الإستثمارات في عمليات التّنمية الإقتصادية بشكل كبير، وذلك من خلال الوفورات الإقتصادية والمنافع الإجتماعية الّتي تحقق نتيجة تواجده، والّذي يعبر عن امتلاك أحد المؤسسات أو أحد أفراد في دولة ما لأصول مؤسسات تعمل في دولة أخرى.

- **الإستثمار الأجنبي غير المباشر:** يتعلق هذا النوع بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية، سواءًا كانت أسهما(حقوق الملكية) أو سندات(حقوق دين)[1].

رغم أنّ أهمية رأس المال الأجنبي وخاصة للبلاد المتخلفة، غير أنّه هناك اتّفاق عام على أنّ التّنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساسًا على تدفق رأس المال الأجنبي، فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الإقتصاد الوطني ذاته، ويشترط على رأس المال الأجنبي أن

[1] . محمد إبراهيم مادي، فعالية السياسة المالية في ترشيد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000-2010)، مرجع سابق، ص 4.

يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية وليس بديلاً عنها، حتى يستطيع الإدّخار الوطني يحل محل التّمويل الخارجي.

لذا على الدولة النامية منها الجزائر الإعتماد على مواردها الخاصة، وفي سبيل ذلك أن تعمل على زيادة صادراتها وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويع هذه الصادرات، حتى تواجه بصادراتها الجزء الأكبر من احتياجاتها من الواردات من السلع الرّأسمالية اللاّزمة للتنمية الإقتصادية.

خلاصة الفصل:

نستخلص أنّ للسّياسة المالية أهمية بالغة، لما لها من تأثير على المتغيّرات الإقتصادية، فهي تعدّ من أهم الوسائل الّتي تستخدمها الدولة لتحقيق التّوازن المالي، ومن ثم تحقيق التّنمية الإقتصادية الّتي تعتبر وسيلة لزيادة رفاهية المجتمع،

الفصل الثاني: فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر(2014/2000)

المبحث الأول: تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة(2000/ 2014)

المطلب الأول: تحليل الإيرادات العامة

المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة

المطلب الثالث: تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2014-2000)

المبحث الثاني: أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية خلال (2007/ 2014)

المطلب الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: تحليل معدلات البطالة و معدل التشغيل

المطلب الثالث: تحليل معدلات التضخم

المبحث الثالث: البرامج التنموية الّتي اعتمدتها الجزائر(2001/ 2014)

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش(2001/ 2004) ونتائجه

المطلب الثاني: برنامج التّكميلي لدعم النمو (2005/2009) ونتائجه.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النّمو (برنامج التنمية الخماسي 2010-2014) ونتائجه

تمهيد الفصل:

تعتبر السّياسة المالية الأكثر فعالية في البلدان النامية مقارنة بأدوات السّياسة الإقتصادية الأخرى ولا سيما النقدية، فعدم وجود سوق حقيقية لرؤوس الأموال يجعل من السّياسة النّقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، في حين إرتباط أدوات السّياسة المالية لمصالح الأفراد في الدول النّامية، يجعل منها تؤثر في مستوى الإنفاق العام والإستثمار، ومنه تحريك عجلة التنمية وبإعتبارها سياسة الإنعاش الإقتصادي أحد أهم وسائل المالية، الّتي تعزّز الطلب الكلي وتنشّطه، اتّخذت الجزائر ومع بداية الألفية الجديدة منحى جديد في سير سياستها الإقتصادية، تتجلى في التّركيز على السياسة المالية التّوسعية، ذات التّوجه الكينزي قصد تدارك الوضع الإقتصادي المتردي، على غرار الوضع الإجتماعي.

من خلال ما سبق قسمنا هذا الفصل على النّحو التّالي:

المبحث الأولى: تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة(2000– 2014).

المبحث الثاني: أثر السياسة المالية على المتغيّرات الحقيقية الكلية(2000– 2014).

المبحث الثالث: البرامج التّنموية الّتي إعتمدتها الجزائر خلال الفترة(2000– 2014) ونتائجها.

المبحث الأول: تطور المالية العامة في الجزائر 2000/ 2014

شهدت هذه السّنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في أسعار النّفط، ممّا أدّى إلى التّحسن في أداء المالية العامة من خلال عقد عدّة برامج تنموية.

المطلب الأوّل: تحليل تطورات الإيرادات العامة للدولة الجزائرية 2000/ 2014

جدول رقم 01: تحليل تطورات الإيرادات العامة2000/ 2014 **الوحدة (مليار دج)**

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات الجبائية	الجباية البترولية	الجباية العادية	الإيرادات الأخرى العادية	الجباية البترولية/ الإيرادات الجبائية(%)	الجباية العادية/ الإيرادات الجبائية(%)	الإيرادات العامة/ الناتج الداخلي الإجمالي(%)
2000	1578.161	1522739	1173237	349502	55422	77.05	22.95	38.27
2001	1505.526	1354627	956389	398238	150899	70.60	29.40	35.62
2002	1603.188	14258	942904	482896	177388	66.13	33.87	35.45
2003	1974.466	18099	1284975	524925	164566	71	29.00	37.59
2004	2229.899	206611	1485699	580411	163789	71.91	28.09	36.26
2005	3082.828	2908308	2267836	640472	17452	77.98	22.02	40.77
2006	3639.925	3434884	2714	720884	205041	79.01	20.99	42.81
2007	3687.9	34786	271185	76675	20.93	77.96	22.04	39.43
2008	5190.4	50538	40886	9652	1366	80.90	19.10	47.00
2009	3676	35593	24127	11466	1167	67.79	32.21	36.88
2010	4392.8	4203	2905	1298	1898	69.12	30.88	36.63
2011	5790.1	55068	39797	15271	2833	72.27	27.73	39.69
2012	6339.3	60929	41843	19086	2464	68.68	31.32	39.11
2013	5957.5	57091	36781	2031	2484	64.43	35.57	35.79
2014	5718.9	5467	33883	20787	2519	61.98	38.02	33.24

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على:

- Office nationnal des statistiques sur lesit .www .ons.dz″Retrospective statistique 1962- 2011″
- Ministére des finances :direction crénéral des impotshttp://www.mf.gov.dz
- Banque d′algerie.www.bank of.elgeria. dz

من خلال هذا الجدول، نلاحظ أنّ الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000_2014، عرفت ارتفاعا، حيث انتقلت من 1578161 مليار دج سنة 2000 إلى

51904 مليار سنة2008، وبالمقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي، انتقلت من 38.27%سنة 2000إلى 47%سنة2008، ويرجع ذلك إلى إرتفاع الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية من 77.05% سنة2000 إلى 80.90% سنة 2008، ثم سجلتإنخفاض سنة 2009، ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية، وإنخفاض أسعار البترول إلى 62.3 دولار مقارنة سنة2008 بـ 99.97 دولار، وكذا انخفاض الجباية البترولية كنسبة من الايرادات الجبائية إلى 67.79% ثم عرفت الايرادات العامة ارتفاعا خلال الفترة2010– 2012، حيث انتقلت من 43928 مليار دج سنة 2010 إلى 6939.3 سنة 2012، وبالمقارنة مع الناتج المحلي انتقلت إلى 36.63% سنة 2010 إلى 39.11% سنة 2012. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الجباية البترولية، وكذا ارتفاع أسعار البترول ثم عرفت إنخفاضا سنتي 2013 و2014، مسجلة بذلك 59575 مليار دج و57289 مليار دج على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى إنخفاض أسعار البترول وإلى إنخفاض الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية، مسجلة بذلك نسبة 64.43% و61.98% على التوالي.

تطور الجباية البترولية:

عرفت الجباية البترولية إرتفاعا مستمرا، حيث انتقلت من 1173237 مليار دج سنة 2000 إلى 3388.3 مليار دج سنة 2014، كما سجلت الجباية البترولية إنخفاضا سنتي 2001 و2002، بقيمة 956389 مليار دج 942904 مليار دج، والسبب راجع إلى إنخفاض أسعار البترول، وخلال الفترة 2003– 2008، سجلت الجباية البترولية إرتفاعا من 975 1284 مليار دج سنة 2003 إلى 40886 مليار دج سنة 2008، وبالمقارنة مع الإيرادات الجبائيةإنتقلت من 71% سنة 2003 إلى 80.90% سنة 2008، كما ارتفعت أسعار البترول من 29.03 دولار سنة 2003 إلى 99.97 دولار سنة 2008، ثم عرفت إنخفاضا سنة 2009 إلى 2412.7 مليار دج، بسبب إنخفاض أسعار البترول ثم سجلت الجباية البترولية إرتفاعا خلال 2010– 2012، لتنتقل من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 41843 مليار

دج سنة 2012، مسجلة بذلك قيمة 26781 مليار دج و33883 مليار دج على التّوالي، بسبب إنخفاض أسعار البترول.

تطور الجباية العادية:

سجلت الجباية العادية إرتفاعا خلال الفترة 2000- 2014، حيث انتقلت من 349502 مليار دج إلى 20787 مليار دج، وهذا راجع إلى إرتفاع الضرائب عن السلع والخذماتوإرتفاع معدلات التضخم، خلال السنوات 2003 و2004، لكن في سنة 2005، عرف تراجع بسبب إنخفاض النفقات الجارية مقارنة بالنفقات الإستثمارية، ثمّ يعود للإرتفاع سنتي(2006- 2008) بفعل التوسع في السياسة المالية، وإنطلاق برنامج دعم النمو ويبقى في الإرتفاع لتنخفض سنة 2013- 2014 بفعل التحكم في السياسة النقدية.[1]

[1]. أمحمد بن البار، أثر السياسات النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة(1986- 2014)، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة(2016/ 2017)، غير منشورة، ص 220.

المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة:

عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا طيلة فترة(2000- 2014)، منتقلة من 1178.112 مليار دج من سنة 2000إلى 6980.2 مليار دج سنة 2014 .

والجدول التالي يوضح تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الجدول رقم(02): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال(2000- 2014) **الوحدة(مليار دج)**

سنة	النفقات العامة	النفقات العامة/الناتج المحلي الإجمالي
2000	1178.122	28.57
2001	1321.028	31.25
2002	1550.646	34.29
2003	1639.265	31.21
2004	1888.93	30.72
2005	2052.037	27.14
2006	2453.014	28.85
2007	3108.669	33.24
2008	4191.053	37.95
2009	4246.334	42.60
2010	4466.94	37.25
2011	573.1752	39.29
2012	7058.1	43.55
2013	6024.1	36.19
2014	6980.2	40.57

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على:

- Iffice national des statistiques sur le site : www.one.dz″Retrospectivestatistique 1962- 2011.
- Ministere des finanees direction créneral des impots :http. // www.mf.gov. Dz.
- Banque d′algerie.www. bank of elgria.dz/

- k. Org.**الشكل رقم(1): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة(2000- 2014)**

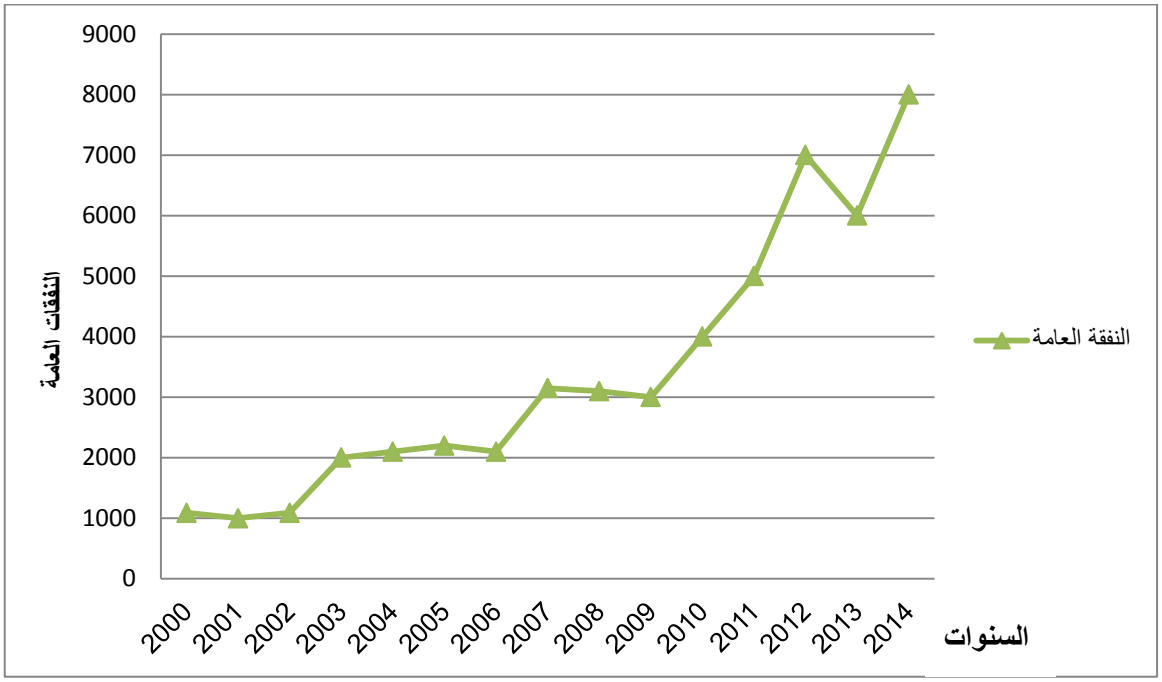

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(1).

من خلال الجدول رقم(2) والشكل رقم(1) أعلاه، نلاحظ أنّ الجزائر شهدت إرتفاعا معتبرا في نفقاتها العامة الإجمالية، حيث إنتقلت من 1178.122 مليار دج سنة 2000إلى 6980.2 مليار دج سنة 2014، نظرًا لما تميزت به هذه الفترة، ونقصد بذلك إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث قامت بضخ أموال هائلة في الإقتصاد الوطني قصد تمويل عمليات التنمية وتحريك عجلتها، فتمثلت 28.57% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000، وفي 2015 27.14% من الناتج المحلي الإجمالي، كما انتقلت النفقات العامة الإجمالية من 2052.037 مليار دج سنة 2005 إلى 4246.334 مليار سنة 2009، بزيادة قدرت بـ 15.5% بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، كما شهدت الفترة(2010- 2014) تزايدا ملحوظًا، حيث انتقلت من 4466.94 مليار دج وبنسبة 37.25% إلى 6980.2 مليار دج في 2014 بنسبة 40.57%.

تطور نفقات التّسيير: يعتبر كل من إرتفاع التّحويلات والمنح، ونفقات المستخدمين (مستخدمي القطاع العمومي)، أحد أهم أسباب إرتفاع نفقات التسيير في الجزائر خلال فترة(2000- 2014).

الجدول رقم(3): تطور نفقات التسيير خلال فترة(2000- 2014). **الوحدة(مليار دج)**

سنة	نفقات التسيير	نفقات التسيير/النفقات العامة%	النفقات العامة/ تسيير الناتج المحلي الإجمالي%
2000	856.193	72.67	20.76
2002	963.633	72.95	22.80
2003	1097.716	70.79	24.27
2004	1122.761	68.49	21.38
2005	1250.894	66.22	16.34
2006	1245.172	60.68	16.47
2007	1437.87	58.62	16.91
2008	1614.031	53.85	17.90
2009	2217.775	52.92	20.08
2010	2300.023	54.16	23.07
2011	2659.078	59.53	23.17
2012	3797.259	66.25	26.03
2013	478.26	68.84	29.51
2014	4231.5	68.58	24.82
2015	4486.5	6427	26.08

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.www.ons.dz. مرجع سابق.

- وزارة المالية http:// www. Mf.gov.dz مرجع سابق.

من خلال الجدول رقم(3)،نلاحظ أنّه تم تسجيل زيادة في نفقات التّسيير، حيث إنتقلت من 856.193 مليار دج في سنة 2000 إلى 1122.761 مليار سنة 2003، أي بزيادة قدرها 266.568 مليار دج، لتسجل سنة 2005 إنخفاضًا بقيمة 1245.132 مليار دج مقارنة بسنة

2004، وقد سجلت زيادة سنة 2006، بحيث انتقلت من 1437.87 مليار دج سنة 2012،بسبب إرتفاع نفقات المستخدمين وإرتفاع منح المجاهدين.

وفي سنة 2007 إنتقلت من 1674.031 مليار دج على 2300.023 مليار دج سنة 2009، كما عرفت تزايدا في سنة2010، لتصل إلى 3797.252 مليار دج ثم إنتقلت إلى 4782.6 مليار دج في 2012، وفي سنة 2014 إنخفضت بقيمة 4486.3 مليار دج مقارنة بـ 2012، ويرجع السبب إلى إنخفاض التّحويلات الجارية.

تطور نفقات التجهيز: توزع نفقات التجهيز حسب القطاعات بفروع النشاط الإقتصادي وتجمع الإعتمادات المفتوحة وفقا للمخطط الإنمائي والسنوي، لتغطية الإستثمارات الواقعة على عاتق الدولة وتتزايد حسب الأهداف المزمع تحقيقها، وبنسب متفاوتة.

الجدول رقم(4): تطور حجم نفقات التجهيز خلال فترة(2000- 2014)الوحدة:(مليار دج)

سنة	نفقات التجهيز	نفقات التجهيز/العامة%	نفقات التجهيز/الناتج المحلي الإجمالي%
2000	321.929	27.33	7.81
2001	357.395	27.05	8,45
2002	452.93	29.91	10.01
2003	516.504	31.51	9.83
2004	638.036	33.78	10.38
2005	806.905	39.32	10.67
2006	1015.144	41.38	11.94
2007	1434.638	46.15	15.34
2008	1973.278	47.08	17.87
2009	1946.311	45.84	19.53
2010	1807.862	40.47	15.08
2011	1934.5	33.75	13.26
2012	2275.5	31.16	14.04
2013	1892.6	31.42	11.37
2014	2493.9	35.73	14.50

المصدر:: الديوان الوطني للإحصائيات.www.ons.dz. مرجع سابق.

- وزارة المالية http:// www. Mf.gov.dz مرجع سابق.

من خلال الجدول رقم(4) فإنّ نفقات التجهيز شهدت تزايد كبير، حيث إنتقلت من 321.929 مليار دج سنة 2000 إلى 1973.278 مليار دج سنة 2008، وذلك بسبب إرتفاع مبلغ ميزانية التّجهيز، وفي سنة 2010 و2011إنخفاض قدره 6.27%، وكذا في 2013 مسجلة إنخفاض بـ 1892.6 مليار دج مقارنة ب2012، ثم سجلت نفقات التّجهيز

إرتفاعا قدره 2493.9 مليار دج سنة 2014.[1] **المطلب الثالث: تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة(2000- 2014)**

الجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة(2000- 2014)

الجدول رقم(5): تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة(2000- 2014)الوحدة(مليار دج)

السنوات	النفقات	الإيرادات	رصيد الميزانية
2000	1178122	1578161	400.039
2001	1321028	1505526	184.498
2002	1550646	1603188	52.542
2003	1639265	1974466	335.201
2004	188893	2229899	2041.006
2005	2052037	3082828	1030.791
2006	2453014	3639925	1186.911
2007	3108669	36879	-3071.790
2008	4191053	51904	-4139149
2009	4246334	3676	-4242658
2010	446694	43928	-402766
2011	5731752	57901	-5673851
2012	70581	63393	-718.8
2013	60241	59575	-66.6
2014	3108	36879	-12.613

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(1-2)

رصيد الميزانية: إجمالي الإيرادات العامة- إجمالي النفقات العامة

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أنّ رصيد الميزانية سجل فائض خلال الفترة 2000-2006 حيث بلغ 400.039 مليار دج سنة 2000، ويرجع سبب ذلك إلى إرتفاع الجباية البترولية سنة 2000، وبالتّالي إرتفاع إجمالي الإيرادات العامة إلى 15781 مليار دج،كما

سجل رصيد الميزانية إنخفاض سنة2001 و2002، حيث بلغ مقداره 184.498 مليار دج و52.542 مليار دج على التّوالي مقارنة سنة 2000، وبسبب هذا الإنخفاض هو إنخفاض أسعار البترول وكذا إنخفاض الجباية البترولية، وإرتفع سنة 2003 ليصل إلى 335.201 مليار دج لإرتفاع أسعار البترول، ويبقى في تزايد حتى سنتي 2005 و2006، حيث انخفض ليسجل عجز بلغ 3071790 مليار دج و4139149 مليار دج سنتي 2007و 2008 على التوالي و ذلك يرجع إلى إنخفاض الجباية البترولية إلى 2905 مليار دج، ونلاحظ أنّه إزداد عجزًا سنة 2012، حيث بلغ 7188 ويعود ذلك إلى الإرتفاع الكبير في النفقات العامة، وفي الأخير سجل رصيد الميزانية عجزا سنة 2014 بلغ 12613 مليار دج،ويرجع ذلك إلى إنخفاض الجباية البترولية إلى 3388.3 مليار دج 2014.

المبحث الثاني:أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية خلال (2000-2014).

يعوّل واضعوا السياساتالإقتصادية بشكل كبير على سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري، في توجيه الإقتصاد الوطني بشكل عام وحل مشاكله، كونه هذه السياسة تؤثر على العديد من المتغيرات الإقتصادية الكلية، المتمثلة أساسًا في النمو الإقتصادي والتّضخم وكذا البطالةوالإستثمار الخارجي.

وفي إطار التّوجيهات الجديدة نحو ضمان معدلات نمو إقتصادي أكبر، والعمل على إستدامته وتحسين المستوى المعيشي، إنطلقت الجزائر خلال(2000- 2014) ببرامج تنموية قصد التّأثير إيجابيا على هذه المتغيرات.

المطلب الأول: تطور معدلات النمو الإقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي احد الاهداف الاساسية للسياسة النقدية ,و يتم التعبير عن معدلات النمو الاقتصادي من خلال التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي و باستقرار االتطورات في الناتج المحلي في الجزائر فقد عرفت عدة تذبذبات كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 06: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة (مليون دج)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار المحلية الثابتة	معدل النمو %
2000	252283.191	2.2
2001	263919.813	4.6
2002	278699.323	5.6
2003	298765.674	7.2
2004	311612.598	4.3
2005	329997.742	5.9
2006	335607.703	1.7
2007	347018.365	3.4
2008	353958.732	2.0
2009	359622	1.6
2010	372569	3.6
2011	383001	2.8
2012	395640	3.3
2013	406717.92	2.8
2014	423393.35	3.8

المصدر:تم اعداد الجدول بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي, مؤشرات التنمية العالمية

الشكل رقم 2:تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)

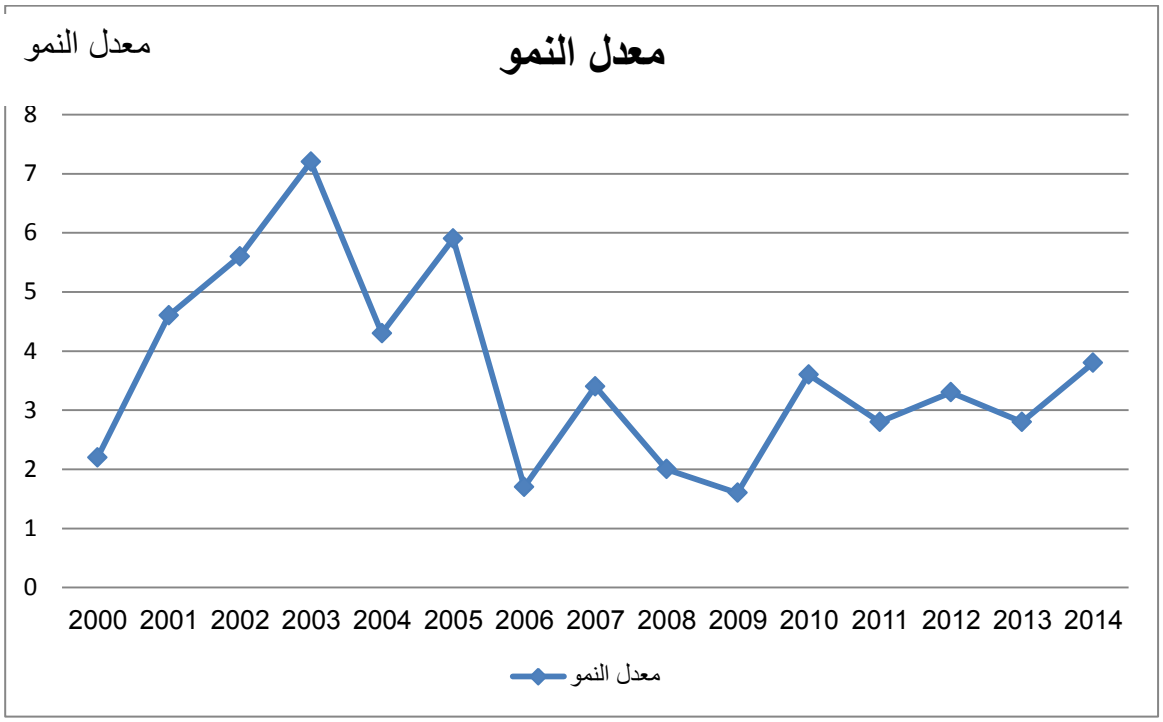

المصدر:تم اعداد الشكل رقم (2) من طرف الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (6)

من خلال الجدول رقم (6) و الشكل اعلاه نلاحظ ان معدل النمو في الجزائر عرف تذبذبات الدراسة خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ خلال سنة 2000 و 2001،2002 2003عرف تزايد بنسب 2.2 %و 4.6 %و 5,6 %و 7,3 %على التوالي و ذلك يرجع الى تحسن اسعار المحروقات و تحسن انتاج كافة القطاعات تقريبا لكن هذا التزايد لم يدوم حيث انخفض معدل النمو ليصل الى نسبة 1,7% سنة 2006 و سنتي 2008و 2009 بنسب قدرت ب:2 %و 1,6 %على التوالي و هذا راجع الى تراجع معدل نمو القطاع الفلاحي و كذلك تزامنا مع تداعيات الازمة المالية العالمية و تاثيرها في الطلب على البترول مما ادى الى تذبذبه بين القيمتين 2و 3%.

المطلب الثاني: تحليل معدلات البطالة ومعدل التشغيل.

تعد البطالة هي أخطر وأعقد المشكلات الّتي تعاني منها الجزائر، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال، وإلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة، عن طريق برنامج وسياسات إختلفتبإختلاف الظروف الإقتصادية.

الجدول رقم(7): تطور معدلات البطالة ومعدل التّشغيل خلال الفترة(2000-2014)

سنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	29.5	21.3	26	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10	10	9.75	9.8	10

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصاء .www. Ins. Dz/omploichomage

- بيانات وزارة الماليةwww. Mfgov.dz

الشكل رقم(3): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة(2000- 2014)

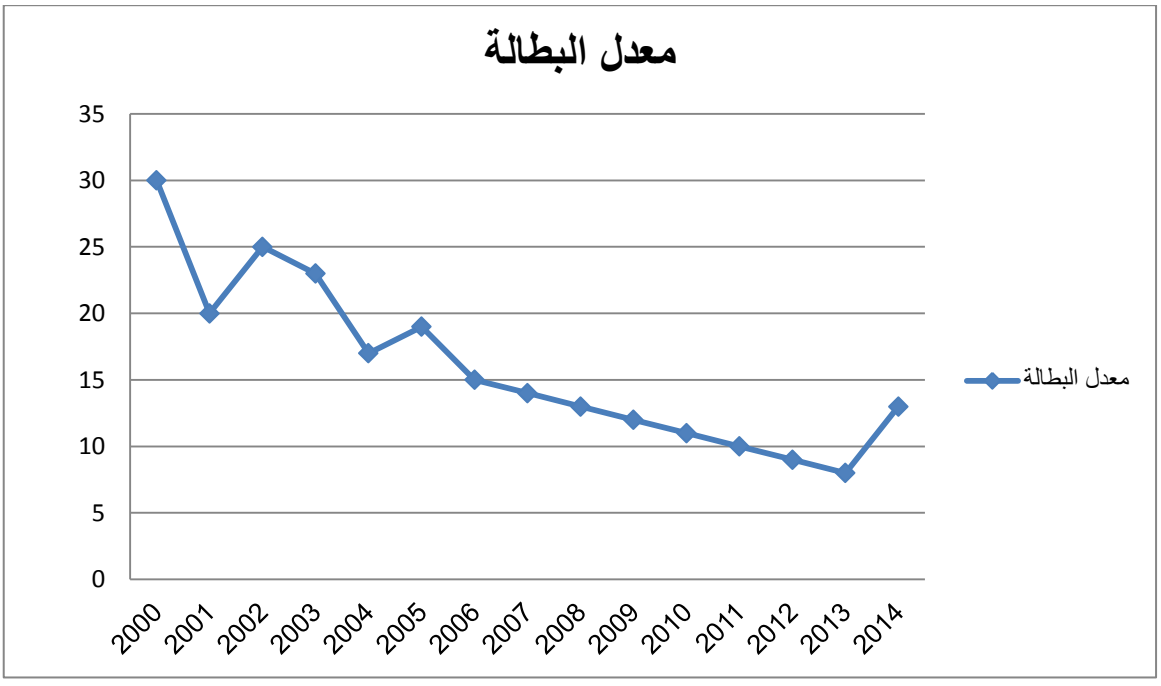

المصدر: تم إعداد الشكل رقم(3)بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(7)

من خلال الجدول أعلاه، فإنّ مؤشر البطالة بالجزائر عرف تراجعا وإنخفاضا من سنة إلى أخرى طول الفترة الممتدة بين سنتي(2000- 2014)، حيث كان معدل البطالة في سنة 2000 مقدرة بـ 29.5% لينخفض إلى 9.43% أي بقدر 20.07%، وذلك يرجع إلى عدة عوامل ترجع أساسًا إلى إرتفاع أسعار النفط الّذي مكّن الدولة يتبنى برامج تنموية، دعمت

مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية وغيرها، الّتي ساهمت كل منها إلى تقليص من معدلات البطالة وخلق مناصب شغل.[1]

وكان القطاع الأكثر إحتواءًا للعمال في فترة الدراسة هو قطاع التّجارة والخدمات والإدارة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وقد سجل قطاعي الصناعة والفلاحة بنسبة ضئيلة بالمقارنة مع حجم الإنفاق الإستثماري المنفق خلال فترة(2000- 2014) على أغلب القطاعات، والمبرر في هذا هو أنّ حجم الإستثمارات العمومية لم ينجح في تخفيض نسبة البطالة وإنّما هي السيّاسات الظرفية الّتي انتهجها الجزائر من خلال دعم الشباب البطال في عالم الشغل.[2]

المطلب الثالث: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000- 2014)

سجلت الجزائر إنخفاضا معتبرا في معدل التّضخم بفضل السياسات المنتهجة من طرف الجهات الوطنية، وفيمايلي عرض لتطور معدلات التّضخم في الجدول الموالي.

الجدول رقم(8): تطور معدل التضخم خلال الفترة(2000- 2014)

سنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التظخم	0.34	4.23	1.42	4.27	3.96	3	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92

المصدر: بنك الجزائر، تقرير السنوي للتّطورات الإقتصادية والنقدية سنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015.

[1]. سعودي بلقاسم، البوخ نخلة، أثر سياسة الإنفاق في العالم الجزائر على بعض المؤشرات الإقتصادية، دراسة تحليلية للفترة(1999- 2013)، مرجع سابق، ص 13.

الشكل رقم(4): يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة(2000- 2014)

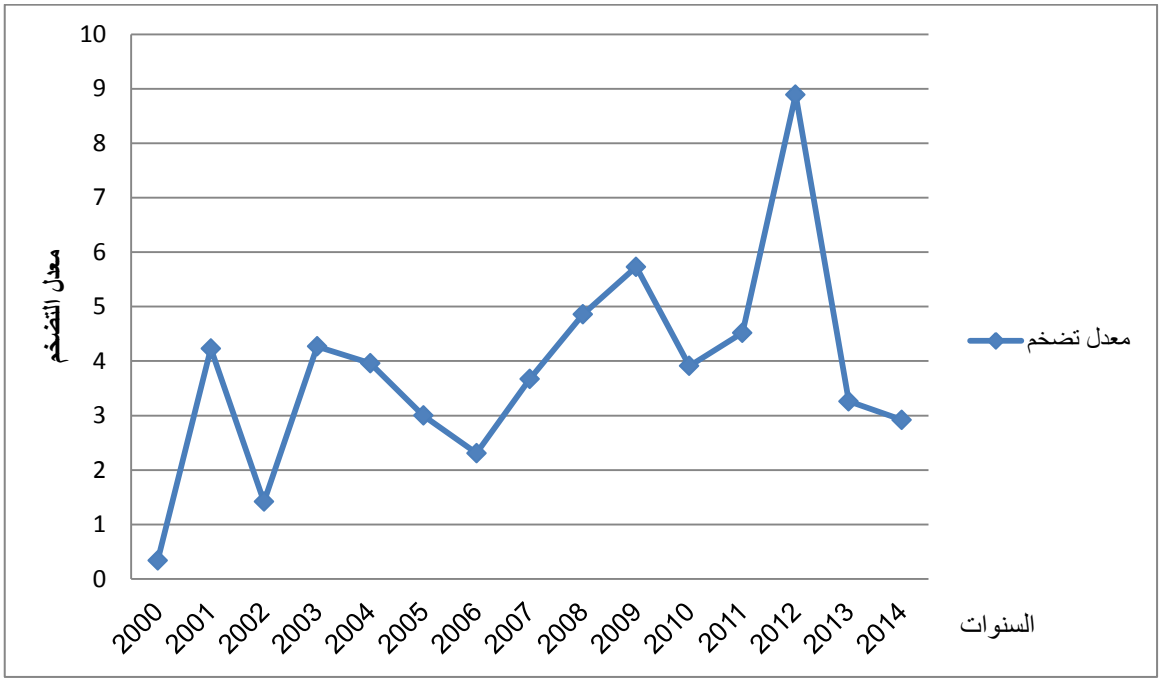

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(8)

من خلال الجدول والشّكل أعلاه، نلاحظ أنّ الإقتصاد الوطني شهد إنخفاضا محسوما في معدل التّضخم قارب هذا المعدل 0.34% سنة 2000، وكان هذا نتيجة الإصلاحات الإقتصادية، حيث أنّ الإنخفاض لم يدم إذ أنّ هذا المعدل إرتفع إلى 4.23% سنة 2001 وذلك يرجع إلى الكتلة النقدية الّتي تم ضخّها في الإقتصاد، ويبقى هذا المعدل في الإنخفاضوالإرتفاع ليصل إلى نسبة 5.73% سنة 2009، وهذا نتيجة إتّباع الدولة سياسة إنفاقيةتوسعية إضافة إلى الزيادة في قروض الإقتصاد الّتي وصلت إلى 2615.5 مليار دج سنة2008، كما نلاحظ أنّه قد سجل أعلى مستوى سنة 2012 حيث بلغ 8.89 ، ويعود هذا الإرتفاع إلى التّوسع في الإصدار النقدي نتيجة إرتفاع أجور الموظفين بينما ينخفض ليصل إلى 2.92% سنة 2014.[1]

[1]. سعدي بلقاسم، لبوح نخلة، مداخلة بعنوان أثر سياسة الإنفاق العام في الجزائر على بعض المؤشرات الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

المبحث الثالث: البرامج التنموية الّتي إعتمدتها الجزائر خلال الفترة2001-2014

شهد الواقع الإقتصادي في نهاية التسعينات محاولة تنشيط الإقتصاد الوطني للنهوض وجعله مسايرا للإقتصاد العالمي، ممّا أدّى إلى إتّباع سياسة إنعاش إقتصادي تمثلت في ثلاثة برامج تنموية هي:

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي2001- 2004 ونتائجه

يعتبر برنامج دعم الإتعاشالإقتصادي الّذي أعلن عنه يوم 26 أفريل 2000 وذلك بتخصيص مبلغ مالي معتبر قدره 525 مليار دج أي ما تعادل قيمة7 مليارات دولار، وعلى إعتبار التّوجهات الّتي يتضمنهاهذا البرنامج سوف تتحمل ميزانية الدولة تكاليف هذا البرنامج على المديين القصير والمتوسط خلال 2001- 2004، في أنشطة حيوية عديدة تتضمن تنمية إقتصادية.[1]

أهداف مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي:

يهدف برنامج الإنعاش الإقتصادي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية؛
- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم المستلزمات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وإنجاز هياكل عديدة تسمح ببعث النشاط الإقتصادي؛

[1]. كشينتي حسين، سعد الله عمار، دراسة تحليلية تقييمية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكملي لدعم النمو، الملتقى الدولي حول إنعكاسات سياسة الإنفاق العام على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2001- 2009)، ص 2.

مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي2001- 2004:

يتمحور هذا المخطط حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، والأشغال العمومية ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(9): مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001- 2004 **الوحدة(مليار دج)**

القطاعات/السنوات	2001	2002	2003	2004	مجموع (مبالغ)	مجموع (النسبة)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: كيتشي حسين، سعد الله عمار، مرجع سابق، ص3.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم(9) ، نسجل أنّ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على أكبر حصة بمبغ 210.5 مليار دج بنسبة 40.1%، ويدل على عزم الحكومة على تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع، كما أنّ دعم هذا القطاع سيساهم في انتعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية الخاصة والعامة، ثم يليه قطاع التنمية المحلية والبشرية بقيمة مالية قدرها 204.2 مليار دج نسبة 38.8%، ويعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية، كما يؤدي دعم هذا القطاع إلى رفع معدلات التنمية البشرية، وبالتّالي تخفيض نسبة الفقر بين افراد المجتمع، ثم يأتي ثالثا قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ قدره 65.4 ونسبة 2000 للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، إمّا قطاع دعم الإصلاحات فلم ينل إلاّ مبلغ قدره 45 مليار دج أي نسبة 8.6%، حيث وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج، الّتي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة،

أمافيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الغنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنّه تركز أساسا على سنوات 2001- 2002-2003 بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج و 113.9 مليار دج على التوالي أما سنة 2004 لم تخص إلا بـ 20.5 وهذا يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات، والمشاريع الخاصة بالبرنامج في اقصى فترة ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري بسبب الازمة التي عرفتها البلاد.

تقييم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي:

إنّ تقييم هذا البرنامج يعتمد على مدى تحقيقه للأهداف مقارنة بـ المبالغ المخصصة له.ومن نتائجه نذكر:

- تطور الناتج الداخلي الخام تطورا إيجابيا على مدار السنوات الأربعة وبمعدل فاق 45% في نهاية 2004، عما كان عليه سنة 2000 وهذا يفسر خروج الإقتصاد من حالة الإنكماش؛
- تسجيل معدل تضخم أكبر نسبة له سنة 2002 بـ 4،2 لينزل إلى 1.4 في 2002، ليعود بالإرتفاع سنة 2003 و2004 وهذا راجع للتّذبذب الحاصل في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي؛
- تطور الناتج الداخلي خارج المحروقات على مدار الأربع سنوات بمعدل فاق 25% في نهاية سنة 2004؛
- برمنامج الإنعاش كان له بعدا إجتماعيالاباس به نوعا ما مقارنة بالسنوات السابقة حيث تمثل في نقطتين أساسيتين:
- الأولى الرفع من قيمة التحولات الإجتماعيةوإستهداف الفئات المعينة من السكان للحفاظ على قدرتها الشرائية والتماسك الإجتماعي؛
- الثانية محاربة الفقر وذلك بتوفير فرص عمل.[1]

[1]. خير الدين معطي الله، سامية بزازي، أبحاث المؤتمر الدولي، تقسيم آثار برامج الإستثمارات العامةوإنعكاساتها على التشغيلوالإستثمار والنمو الإقتصادي، 2013، ص 22.

المطلب الثاني: برنامج التّكميلي لدعم النمو(2005- 2009) ونتائجه

ويسمى بالمخطط الخماسي الأول، جاء في إطار السعي نحو مواصلة السياسة التوسع في الإنفاق وإعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الإقتصادي الجزائري من حيث قيمته المرتفعة، والّتي بلغت ما يقارب 4207.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وقد كان يهدف بالأساس إلى:[1]

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي الأمني والتعليمي؛
- تحديث وتوسع الخدمات نظرا الأهمية في تطوير كلا من الجانبين الإقتصاديوالإجتماعي؛
- رفع معدلات النمو الإقتصادي والّذي إعتبر الهدف الرّئيسي والنهائي للبرنامج، والّذي سعى لتحقيقه انطلاقا من تحقيق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

الجدول رقم(10): مضمون برنامج دعم النمو خلال الفترة(2005 – 2009) الوحدة(مليار دج)

القطاعات	القيمة المخصصة	النسبة%
تحسين ظروف المعيشة السكانية	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.5	40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الإتصال	50	1.1
الإجمالي	4202.7	100

المصدر: المجلس الوطني الإقتصاديوالإجتماعي، تقرير الوضعية الإقتصادية الجزائر، 2001، ص 87. والبرنامج التكميلي لدعم النمو، 2005- 2009، مجلس الأمة، ص 6.

إستقرار للجدول رقم(10)، فإنّ المخصصات المالية للبرنامج ارتكزت على خمسة محاور رئيسية الأولى تتعلق بتحسين مستوى المعيشة، من خلال توفير السكن وتجهيز المدارس

[1]. مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش على النّحو الإقتصادية، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برنامج الإستثمارات العامةوإنعكاساتها على الشغلوالإستثمار والنمو ا الإقتصادي خلال فترة 2001- 2004، جامعة سطيف1، 11/ 12 مارس 2013، ص 8.

ومطاعم مدرسية إضافية وكذا أبحاث تأهيل المرافق الصحية والرياضية والثقافية بنسب 45.5% .

أمّا المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية، تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من مخطط الإنعاش الإقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية الّتي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعًا حادًا، الّتي تمثل حافزًا قويا ببرنامج دعم التنمية الإقتصادية بنسبة 40.5% يليه المحور الثالث والمتعلق ببرنامج دعم التنمية الإقتصادية، إذ تم رصد 337.2 مليار دج خلال هذه الفترة موزعة على النحو التالي:[1]

- الفلاحة والتنمية الرفية بـ 300 مليار دج؛
- قطاع الصناعة: 13.5 مليار دج؛
- قطاع الصيد البحري: 12 مليار دج؛
- ترقية الإستثمار: 12 مليار دج؛
- قطاع السياحة: 3.2 مليار دج؛
- المؤساسات الصغيرة والمتوسطة 4 مليار.

أمّا المحور الرابع فقد ركّز بتطوير الخدمة العمومية وتحديثها بنسبة 4.8%، أي بخلاف ما يلي قدر بـ 203.9 مليار دج، وبعد برنامج تطوير تكنولوجيا الجديدة والإتصال 1.1% جاء هذا البرنامج في إطار محاولة الجزائر، إستغلالالإنفراج المالي الذي عرفته الّذي قد أبرز رغبة الدولة في كسب رهان الإقلاع الإقتصادي والرفاهية الإجتماعية مترجما لصدق سياسة دعم النمو.

[1]. علاوي عبد الفتاح، موسى بن منصور، ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الإقتصادية 2001– 2014، أبحاث الملتقى الدولي، تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصاديةلإستقطابالإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، ص 4.

تقييم البرنامج التّكميلي لدعم النمو خلال الفترة(2005- 2009):[1]

ومن نتائجه مايلي:

- الخروج من المديونية؛
- بلوغ الإحتياطي النقدي148.19 مليار دولار مع نهاية 2009؛
- استحداث مناصب شغل كمًا ونوعًا بتسجيل 5031692 منصب؛
- تم إنجاز 1045269 سكن؛
- توسع مجالات الصحة العمومية حيث ثم إنجاز23 مستشفى و83 عيادة متعددة الإختصاصات.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النّمو (برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014)ونتائجه

يدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الإقتصادي وبعث حركية الإستثمار والنّمو من جديد، حيث يتدرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني،الّتي انطلقت سنة 2001 بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار.

أهداف برنامج التنمية الخماسي.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- تحسين التنمية البشرية؛
- مواصلة تطوير المنشأة القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- التنمية الصناعية؛
- تشجيع انشاء مناصب الشغل
- تطوير إقتصاد المعرفة؛
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

[1]. خير الدين معطى الله، سامية بزازي، مرجع سابق، ص 22.

[2]. علاوي عبد الفتاح، موسى بن منصور، ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الإقتصادية 2001- 2014، مرجع سابق، ص4.

مضمون برنامج التنمية الخماسي:

شمل هذا البرنامج جانبين أساسين هما:

- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 155 مليار دولار؛
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج أي مايعادل 130 مليار دولار؛
- وقد تم توزيع المبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج على النحو التالي:

الجدول رقم(11): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية(2010- 2014) الوحدة(مليار دج)

القطاعات	المبالغ المخصصة دج	النسب المئوية%
1/ برنامج تحسين ظروف المعيشة السكان.	9903	45.42
- السكن	3700	
- التربية والتعليم، وتكوين مهني.	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية.	180	
- باقي القطاعات	1886	
2/ برنامج تطوير الهياكل القاعدية.	8400	38.52
- قطاع الأشغال العمومية	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3/ برنامج دعم التنمية الإقتصادية.	3500	16.05
- الفلاحة والتنمية الرقية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر:بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر في الفترة 2000- 2010، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد9، 2015، على الموقع الألكتروني: http://www. Univ- chlef. Dz تاريخ الإطلاع، 3/ 2017.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أنّ الأولوية في توزيع الإستثمارات، خصصت من أجل تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ إجمالي قدره 9903 مليار دج بنسبة 45.42% ، لتشمل

عدة قطاعات منها السكن التربية والتعليم الصحة، والتكوين المهني، تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية وباقي القطاعات، أمّا الأولوية الثانية فقد خصصت لبرنامج تطوير الهياكل القاعدية بنسبة 38.52%وما تبقى خصص لبرنامج دعم التنمية الإقتصادية بنسبة 16.05% منها الفلاحة، والتنمية الريفية القطاع الصناعي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.

تقييم برنامج توطيد النمو الإقتصادي خلال الفترة(2010- 2014):[1]

- عموما ثم تسجيل إنطلاق المشاريع المتعلقة المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية إلى جانب المشاريع المخصصة لتحسين المستوى المعيشي للسكان كمشاريع النقل؛
- إنخفاض في معدلات البطالة؛
- إستمرار سيطرة قطاع الحروقات على الناتج المحلي الخام الّذي ساهم سنة2010 بنسبة 37% في تكوين الثورة الداخلية؛

ولابد من الإشارة الى أنه منذ وضع المخططات التنموية(2001- 2014) كان النمو الإقتصادي مستند بشكل كبير على الطلب وبصفة خاصة على الإستثمار الّذي يمثل سنة2010 حوالي 26.1% من الناتج الداخلي الخام.

[1]. خير الدين معطى الله، سامية بزازي، أبحاث مؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الإستثمارات العامةوانعكاساتها على التشغيلوالإستثمار والنّمو الإقتصادي،مرجع سابق، ص 22.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أنّ السياسة المالية خلال الفترة المدروسةهي سياسة مالية توسيعية بحتة، تم فيها إنفاق ملايير الدولارات، حيث كانت جل البرامج التنموية ذات طابع إجتماعي، أدّت معظمها إلى تحسين الخدمات الإجتماعية والمعيشية للسكان، رغم أنّ معدل التضخم كان مرتفعا نوعا ما، كما يمكن القول أنّ معدلات البطالة شهدت تناقص خلال هذه الفترة، ممّا يشير إلى الآثار الإيجابية ذات الدّلالات لبرامج الإنعاش الإقتصادي.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تعد السياسة المالية من أهم السياسات الإقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الإقتصادي وخاصة في الدول النامية، وذلك لسهولة إستعمالها، وكذا التّأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية.

من هذا المنطلق فإنّ الجزائر كغيرها من الدول النامية، سعت لإنتهاج مختلف السياسات المالية بإستغلال مواردها الداخلية والخارجية، تضمن لها تمويل عمليات التنمية الإقتصادية، وبناء هيكل إقتصادي حقيقي قوي، فقامت في بداية 2001 بتنفيذ برنامج الإنعاش.

الإقتصادي، كان هدفه الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة وكذا تخفيض معدلات البطالة والتّضخم، وهذا ما توصلت إليه فعلا، فقد حققت نتائج لم تكن محققة في ضل الإصلاحات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لكن وبالرغم من النتائج الإيجابية المحققة لابد من الوقوف من أجل تحليل نقاط الضعف في هذه البرامج، نظرًا إلى ضخامة الإستثمارات المعلن عنها في إطار هذه الأخيرة وحاجة الإقتصاد الوطني الماسة للتنويع القطاعي والتخلص من التبعية للنفط ومدى كفاءة أصحاب القرار في وضع ورسم خطط تنموية بعيدة المدى تكون قادرة على النهوض بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.

إختبار الفرضيات:

- تنص الفرضية الأولى على تحقيق تنمية إقتصادية يتطلب إتّباع سياسة مالية فعالة، وقدد توصلنا إلى أنّ هذه الفرضية صحيحة، لكون أنّ السياسة المالية المنتهجة في الجزائر. ساهمت إلى حد مقبول في تخفيض معدلات التضخم، غير أنّه لا تكفي إذ لا بد من التنسيق بينها وبين السياسة النقدية، حتى نستطيع الرفع من معدل تكوين رأس المال الّذي يشكل العامل الوحيد والحاسم لزيادة الإنتاج والعمالة في الدول النامية.
- الفرضية الثانية تنص على أنّ السياسة المالية تعد من أهم أدوات السياسة الإقتصادية الّتي إعتمدتها الدولة للتّأثير من جانب الطلب الكلي في الأجل الطويل ومن جانب العرض الكلي في الأجل القصير، وبالتّالي يساهم في تشجيع الإنتاج وتطوير الإنتاج المحلي.

- أمّا فيما يخص الفرضية الثالثة الّتي مضمونها أنّ البرامج التنموية المعتمدة من طرف السلطات الجزائرية في تحسين الوضع الإقتصادي للدولة، فهي صحيحة، حيث أنّ السياسة المالية التوسعية المتبناة في الفترة(2000/ 2014) ساهمت في تخفيض نسبة البطالة وتوفير السكن وتحسين المؤشرات في المجال الصحي.... ولو بشكل نسبي.

نتائج البحث:

- تلعب السياسة المالية دورًا هاما في تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الإستثمارية العامة الكبرى.

- للتنمية الإقتصادية أهمية كبيرة في تقليص الفجوة الإقتصادي والتقنية المتواجدة بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

- الإعتماد الشبه كامل على إيرادات المحروقات في تمويل السياسة المالية في الجزائر.

- أدى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى رفع معدلات النّمو الإقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم.

- إلاّ أنّه تبقى هناك مواطن ضعف ميّزت السياسة المالية الجزائرية خلال تلك الفترة، ويرجع ذلك إلى حقيقة أنّ هذه التّحسنات كلها نتيجة الوفرة المالية وليست نتيجة تحقيق تراكم رأسمالس ناتج على قطاعات إنتاجية.

الإقتراحات:

على ضوء النتائج الّتي توصلنا إليها، يمكن إقتراح التوصيات التّالية:

ضرورة ترشيد الإنفاق العام وذلك بالإستناد إلى تحليل النفقات والإيرادات في إنجاز المشروعات.

ضرورة تطبيق سياسة مالية تزيد من حجم الأنشطة الإنتاجية وتحسين أداء القطاعات ذات التراكم الرأسمالي ومن تم تؤدي إلى إنعاش الإقتصاد.

العمل على تنويع الإيرادات خارج إيرادات المحروقات وذلك بإصلاح النظام الضريبي والتوجه نحو الضرائب المباشرة حتى تضمن وعاء ضريبي أوسع يعوض النقص في الإيرادات العامة.

الحرص على الإستمرار في تطوير مشروعات والبنى التحتية ودعم لبرامج الإنفاق العام. لما لهذه المشروعات من التأثير الإيجابي على زيادة التشغيل والنمو في الأجل القصير وكذا دعم النمو الإقتصادي في الأجل الطويل من خلال توفير البيئة الإقتصادية الملائمة لتطوير القطاع الخاص.

على صناع قرار السياسة الإقتصادية في الجزائر وضع ورسم خطط تنموية بعيدة المدى قادرة على إحداث تنمية إقتصادية حقيقية تخدم الهيكل الإقتصادي وتطوره.

آفاق البحث:

تناولنا في بحثنا هذا موضوع فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية وقد إتّخذت الجزائر كنمودج في الدراسة خلال الفترة(2000/ 2014). وتوصلنا إلى نتائج إلاّ أنّنا لا نستطيع الإلمام الكامل بمختلف تفاصيله بحيث لا يزال المجال مفتوح للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بموضوعنا نذكر منها:

- العلاقة بين السياسة المالية والتنمية الإقتصادية في الجزائر(2010/ 2015).
- السياسة المالية في الجزائر من منظور البرامج التنموية.
- دور سياسات الإنفاق العام في تحقيق التوازن الإقتصادي دراسة تحليلية قياسية "حالة الجزائر 2000-2016".

قائمة المراجع

قائمة والمراجع

أ/ المراجع:

1. كامل بكري، التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، د ط، 1988.
2. مالكولم جيلز وآخرون، تر: طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، إقتصاديات التنمية، دار المريخ، السعودية، الطبعة العربية، د ط، 1995.
3. جمال الدين عويسات، العلاقات الإقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة، الجزائر، دط، 2000.
4. محمد الصغير يعلي، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، الجزائر،دط، 2003.
5. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2004.
6. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2006.
7. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد، ط1، 2007.
8. أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل، ط3 .2007
9. إيمان عطية ناصف وآخرون، التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2007.
10. مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية" نظريات وسياسات وموضوعات" دار وائل، الأردن، دط، 2007.
11. هشام مصطفى جمال، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية، دار الفكرالجامعي، الإسكندرية، ط 1، 2007.
12. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2007.
13. بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطور الإقتصادي، دار الراية، الأردن، دط، 2008.
14. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ار النهضة العربية، بيروت.دت.
15. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دار حسين العصرية، بيروت، ط1، 2010.
16. أعاد حمود الفيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، دط، 2010.

17. أحمد عارف عساف، محمد حسين الوادي، التخطيط وانتمية الإقتصادية، دار المسيرة، عمان، ط 1، 2011.
18. إسماعيل بن قانة، إقتصاديات التنمية، دار أسامة، الأردن، ط1، 2012.
19. علي محي الدين الفرهداني، إستراتيجية التنمية الشاملة والسياسة الإقتصادية، دار البشائر، لبنان، ط 1، 2012.
20. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والإقتصادي، دار الراية، الأردن، ط 1، 2013.
21. عبد الله خبابة، تطور النظريات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية، دار الجامعة، الإسكندرية، د ط، 2014.
22. يحي دندني، المالية العمومية، دار اخلدونية، ط2، 2014.
23. سهيلة النباتي، التنمية الإقتصادية، دار الراية، الأردن، ط 1، 2015.
24. إياد عبد الفتاح السنور، المفاهيم والنظم الإقتصادية الحديثة، دار صفاء، عمان، ط2، 2015.
25. حسين عمر، التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، د ت.

ب/ الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الإقتصادي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس(2008- 2009).
2. جمال بن دعاس، التّكامل الوظيفي بين السّياسة النّقدية والمالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص سياسة شرعية، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2009- 2010.
3. حورية حميدوش، دور القطاع التّأمين في تحقيق التنمية الإقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3(2010-2011).
4. غربي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم الإستثماري في ظل الإنظمام إلى المنظمة العلمية للتجارة، رسالة مقدمة ضمن أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، 2012.
5. نور اليقين خلادي، دور الإدخار العائلي في تمويل التنمية الإقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر(2011- 2012).

6.محمد إبراهيم مادي، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،(2009– 2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف(2012– 2013).
7.ذباح بشرى، أثر ترشيد الغنفاق العام على التنمية الإقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية(2013– 2014)، جامعة المسيلة.
8.عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف(2013– 2014).
9.زويش سمية، السياسة المالية وأثرها على التنمية الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة ماستر ف جامعة البويرة(2014، 2015).
10. أمحمد بن البار، أثر السياسات النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986– 2014)، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة(2016/ 2017)، غير منشورة.

قائمة التقارير والملتقيات:

1. بشرى ذباح ،أثر ترشيد الإنفاق العام على التنمية الإقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ،جامعة المسيلة ،2013|2014.
2. بلقاسم سعودي، نخلة لبوخ، أثر سياسة الإنفاق العام في الجزائر على بعض المؤشرات الإقتصادية للفترة(1999/ 2013)، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارت البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، يومي 28– 29 أكتوبر، 2014.
3. حسين كشيتي، سعد الله غار، دراسة تحليلية تقييمية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، أبحاث الملتقى الدولي: إنعكاسات سياسات الإنفاق العام على آداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2001/ 2009).
4. خير الدين معطي الله، سامية بزازي، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، 2013.
5. عبد الفتاح علاوي، موسى بن منصور، ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الإقتصادية(2001/ 2014)، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم إستراتيجيات

وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، 2014.

6. فتيحة مخناش، أثر برنامج الإنعاش على النمو الإقتصادي، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برنامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة(2001/ 2004)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر1، 11/ 12 مارس 2013.

ج/ قائمة المجلات:

1. محمد عدنان وديع، قياس التنمية الإقتصادية ومؤشراتها، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد02، فيفري، 2002.

د/ مواقع :

-www.ons.dz

-www.mfgov.dz

-www.wirld bank.org

-www.bank of elgeria.dz

-www.albank aldawli.org

-www.ons.dz/omploi chomage

-www.lahanoline.com

-www.chlef.dz

الملخص:

من خلال دراستنا لموضوع فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال فترة 2000- 2014 توصلنا أنّ السياسة المالية دور هام في توفير الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة النشاط الإقتصادي.

يمكننا القول أن السياسة المالية المنتهجة في الجزائر أسمت في احداث تنمية اقتصادية نسبية من خلال تاثيرها الإيجابي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أدت إلى انخفاض في معدلات البطالة وارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي، هذا ما اسهم في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية – التنمية الاقتصادية.

Abstract:

Through our studay of the effectiveness of financial policy in achieving economic development in Algeria the period 2000-2014, we concluded that financial policy has an important role in providing the capital resources necessary to finance development and increase economic activity.

We can say that the financial policy adopted in Algeria contributed to the development of relative economic through its impact on some economic variable.

key words: financial policy - economic development**.**